

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الدكتور مولاي الطاهر

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة

مذكرة مقدمة لنيل متطلبات شهادة الماستر

تخصص: محاسبة وتدقيق

بعنوان

**تقييم الأداء المالي بالاعتماد على مؤشرات المالية في
المؤسسة الاقتصادية**

دراسة حالة شركة الوطنية لتوزيع الغاز والكهرباء - فرع سعيدة-

تحت إشراف الدكتور:

رفافة ابراهيم

من إعداد الطالب:

حزاب مصطفى

نوقشت وأجريت بتاريخ: 2022/06/22

لجنة المناقشة:

الدكتور: الهاشمي طيب..... رئيسا

الدكتور: رفاة إبراهيم..... مشرفا

الدكتور: عوني محمد..... ممتحنا

السنة الجامعية

2022/2021



الشكر

قبل كل شيء نحمد الله ونشكره سبحانه
عز وجل الذي من علينا وأعاننا على إتمام هذه المذكرة
ونسأله الهداية والتوفيق في أعمالنا مستقبلا
فما كان للشيء أن يجري في ملكه الى مشيئته جل شأنه ونقول:
"اللهم لك الحمد حتى ترضى ولك الحمد إذا رضيت ولك الحمد بعد الرضى"
نتقدم بالشكر الجزيل لكل من ساندنا في إنجاز هذا العمل
من قريب أو بعيد
نخص بالذكر الأستاذ المشرف الدكتور: " رفاة "
الذي لم ييخل علينا بتوجيهاته القيمة وأراءه ونصائحه وملاحظاته الدقيقة،
فله منا كل العرفان والشكر.
كما لا يفوتنا أن نتوجه بالتحية والشكر الى أعضاء لجنة المناقشة بتفضلهم
في قبول مراجعة هذه المذكرة ومناقشتها.
وتحية وشكر الى أسرة جامعة الدكتور مولاي الطاهر بالأخص قسم العلوم
المالية ومحاسبة

الإهداء

أهدي ثمرة جهدي الى الذين قال فيهم الله عز وجل: "وقضى ربك إلا

تعبدوا إلا إياه وبالوالدين إحسان".

الى الوالدة، أمي

الى صاحب البر الجميل والخير العميم، والدي الغالي

كما أتقدم بالإهداء الى كل الأخوة والأصدقاء.

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، وكذلك إبراز أهمية تقييم الأداء المالي وتم إسقاط هذه الدراسة على مؤسسة توزيع الكهرباء والغاز لولاية سعيدة خلال الفترة (2019-2021)، وذلك بالاعتماد على القوائم المالية المتمثلة في الميزانية وجدول حسابات النتائج، حيث تم اختيار مدى كفاءة الأداء المالي للمديرية باستخدام مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية. وبعد إجراء تقييم للمؤسسة وجدنا أن المديرية ليس لها قدرة على التمويل الذاتي والنتائج المسجلة من طرف المؤسسة خلال الفترة المدروسة سلبية، وأنها غير مستقلة مالياً وغير قادرة على تسديد ديونها، وهذا يدل على مدى استجابة المؤشرات المستخدمة في عملية تقييم.

الكلمات المفتاحية:

أداء المالي، تقييم الأداء، سيولة، مردودية، مؤشرات التوازن المالي.

Summary

This study aims to evaluate the financial performance of the economic institution, as well as highlighting the importance of evaluating the financial performance. The extent of the efficiency of the financial performance of the Directorate using indicators of financial balance and financial ratios.

After conducting an evaluation of the institution, we found that the directorate does not have the ability to self-finance and the results recorded by the institution during the studied period are negative, and that it is not financially independent and unable to pay its debts, and this indicates the extent of the response of the indicators used in the evaluation process.

key words:

Financial performance, performance evaluation, liquidity, profitability, financial balance indicators

فهرس المحتويات

الشكر	
الإهداء	
مقدمة عامة	أ
الفصل الأول:	1
عموميات حول تقييم الأداء المالي	1
تمهيد:	1
المبحث الأول: تقييم الأداء المالي	2
المطلب الأول: مفهوم وأهمية تقييم الأداء المالي	2
الفرع الأول: مفهوم تقييم الأداء المالي	2
أولاً: مفهوم الأداء المالي	2
ثانياً: مفهوم تقييم الأداء المالي	3
الفرع الثاني: أهمية تقييم الأداء المالي	3
المطلب الثاني: خطوات تقييم الأداء المالي	4
المطلب الثالث: مصادر معلومات تقييم الأداء المالي	4
الفرع الأول: المصادر الخارجية	5
الفرع الثاني: المصادر الداخلية	5
المبحث الثاني: مؤشرات تقييم الأداء المالي	13
المطلب الأول: التوازن المالي	14
الفرع الأول: تعريف التوازن المالي	14
الفرع الثاني: أهمية التوازن المالي	14
المطلب الثاني: مؤشرات التوازن المالي	15
الفرع الأول: رأس المال العامل	15
الفرع الثاني: الاحتياج في رأس المال العامل	18
المطلب الثالث: نسب السيولة والهيكلية المالية	20
الفرع الأول: نسب السيولة	20
الفرع الثاني: نسب الهيكلية المالية	21
المطلب الرابع: نسب المردودية ونسب النمو	22

أولاً: نسب المردودية.....	23
الفرع الأول: المردودية الاقتصادية:	23
الفرع الثاني: المردودية المالية.....	23
الفرع الثالث: الرافعة المالية.....	24
خلاصة الفصل الأول:	29
الفصل الثاني: دراسة حالة الشركة الوطنية لتوزيع الغاز والكهرباء -فرع سعيدة-.....	30
تمهيد:	31
المبحث الأول: نشأة وتعريف مؤسسة سونلغاز:	31
المطلب الأول: تعريف الشركة الوطنية للكهرباء والغاز.....	31
المطلب الثاني: أهداف (SPA) SONEGAS.....	35
المطلب الثالث: تقديم شركة توزيع الكهرباء والغاز سعيدة وهيكلها التنظيمي.....	36
المطلب الرابع: الهيكل التنظيمي لشركة توزيع الكهرباء والغاز سعيدة.....	38
المبحث الثاني: التعريف بقسم المالية والمحاسبة وهيكلها التنظيمي.....	41
المطلب الأول: الهيكل التنظيمي لقسم المحاسبة والمالية.....	42
المطلب الثاني: مصلحة المالية.....	42
المطلب الثاني: مصلحة الاستغلال.....	42
المطلب الثالث: مصلحة الميزانية ومراقبة التسيير.....	43
المبحث الثالث: دراسة الوضعية المالية للمؤسسة للشركة.....	44
المطلب الأول: الميزانية المالية انطلاقاً من المحاسبة (2019-2021).....	44
المطلب الثاني: حساب مؤشرات التوازن المالي.....	49
المبحث الرابع: تقييم الأداء المالي عن طريق نسب السيولة والهيكلية المالية.....	54
المطلب الأول: تقييم الاداء المالي باستخدام نسب السيولة.....	54
المطلب الثاني: تقييم الاداء المالي باستخدام نسب الهيكلية المالية:	56
المبحث الخامس: تقييم الاداء المالي باستخدام نسب المردودية.....	58
المطلب الأول: تقييم الاداء المالي باستخدام نسب المردودية.....	59
خلاصة الفصل:	62
قائمة المصادر والمراجع.....	66

فهرس الجداول

- الجدول 1: ميزانية السنة المالية المقفلة (جانب الأصول) 6
- الجدول 2: الميزانية السنة المالية المقفلة (جانب الخصوم) 7
- الجدول 3: كيفية إعداد الميزانية الوظيفية 9
- الجدول 4: جدول حساب النتائج 10
- الجدول 6: ميزانية جانب الأصول bilan actif 44
- الجدول 7: ميزانية جانب الخصوم: bilan passif 45
- الجدول 8: حساب النتائج 46
- الجدول 9: تطور راس المال FR 50
- الجدول 10: تطور احتياج لراس المال العامل BFR 51
- جدول 11: $BFR - FR + TR$ 53
- الجدول 12: نسبة التداول 55
- الجدول 13: حساب نسبة السيولة السريعة 55
- الجدول 14: حساب نسبة التمويل الدائم : 56
- الجدول 15: حساب نسبة التمويل الخاص 57
- الجدول 16: حساب نسبة استقلالية المالية 58
- الجدول 17: حساب المردودية الاقتصادية 59
- الجدول 18: أثر الرافعة المالية لمؤسسة الوطنية لتوزيع الغاز والكهرباء 61

فهرس الأشكال

- الشكل 1: حركة التمويل رأس المال العامل FR 16
- الشكل 2: حركة التمويل رأس المال العامل المعدوم 16
- الشكل 3: حركة التمويل رأس المال العامل السالب 17
- شكل 4: تطور رأس المال العامل FR خلال الفترة ما بين 2019-2021 50
- الشكل 5: تطور احتياج رأس المال العامل BFR 52
- الشكل 6: BFR – FR + TR 53

مقدمة عامة

لقد حظيت دراسة المؤسسة الاقتصادية في السنوات الأخيرة باهتمام كبير ومتزايد من قبل الباحثين، خاصة الوظائف والأنشطة التي تمارسها، فهي تقوم بممارسة نشاطها الدوري والمتمثل في استغلال مختلف عوامل الإنتاج المتوفرة لديها، من أجل الحصول على منتجات التي تلي حاجات الإنسان المادية والمعنوية، ومحاولة التأقلم مع هذا المحيط المتسم بشدة التقلب لضمان هدفها الأسمى وهو الاستمرارية.

ولتتمكن المؤسسة من معرفة قدرتها على بلوغ أهدافها، وهل حققتها بالوسائل المعقولة فإنها بحاجة لتقييم أدائها، وباعتبار أن المؤسسة مجموعة من الوظائف فإنها حتما بحاجة لتقييم أداء كل وظيفة من وظائفها، ولتقييم أي وظيفة وجب اختيار أفضل المعايير والمؤشرات لتحديد مستوى أداء المؤسسة .

وبما أن كل نشاط اقتصادي يعتمد أساسا على المعاملات المالية وطبيعة أدائها المالي، فهو يعتبر من أهم الوظائف في المؤسسة الاقتصادية نظرا لانعكاس آثاره على جميع الوظائف الأخرى، لهذا فإن عملية تقييم الأداء المالي من أهم العمليات التي تقوم بها المؤسسة في مجال الرقابة من أجل بلوغ أهدافها، وكذا معرفة مستوى ربحية المؤسسة ونقاط القوة والضعف في المركز المالي للمؤسسة، حيث أصبح إلزاما على المدير المالي القيام بمجموعة من الدراسات قبل اتخاذ القرارات المالية أو إستراتيجية، وعلى ضوء هذا جاءت دراستنا هذه لتبين أهمية المؤشرات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، باعتبارها أداة من أدوات تقييم الأداء المالي لتوضح لنا وضعية معينة للمؤسسة خلال فترة زمنية معينة.

ومن هذا المنطلق تتضح معالم إشكالية الدراسة التالية:

1- طرح الإشكالية:

ما مدى مساهمة المؤشرات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية؟

2- الأسئلة الفرعية:

وللتعمق أكثر حول هذا الموضوع ولتعمق أكثر حول هذا الموضوع يمكننا تجزئة الإشكالية الرئيسية

إلى الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي القوائم المالية اللازمة لتقييم الأداء المالي في شركة الغاز والكهرباء فرع ولاية سعيدة؟
- هل تقيس المؤشرات المالية كفاءة وفعالية أداء الشركة؟

- هل تساهم المؤشرات والنسب المالية في الكشف عن نقاط القوة والضعف لدى الشركة؟
- ما أنسب المؤشرات التي تكشف عن تحقيق توازنات مالية في الشركة؟

3- فرضيات الدراسة:

- يحتاج المحلل المالي كل القوائم المالية في عملية تقييم الأداء المالي.
- تهدف المؤشرات المالية إلى قياس كفاءة وفعالية الأداء في المؤسسة.
- يمكن أن تكون المؤشرات والنسب المالية من أهم المعايير التي يعتمد عليها في الكشف عن نقاط القوة لتعزيزها وكذا نقاط الضعف لتفاديها.
- مؤشرات التوازن المالي هي أهم المؤشرات المالية التي تكشف عن التوازنات المالية في المؤسسة.

4- أهداف الدراسة:

- تهدف الدراسة إلى بلوغ مجموعة من الأهداف ومنها ما يلي:
- التعرف على أداء المؤسسة الاقتصادية والعوامل المتحركة فيه.
- محاولة معرفة عملية التقييم ومراحلها، ومعرفة المعلومات الضرورية لتقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية.
- إثبات أهمية ودور تقييم الأداء المالي في الكشف عن نقاط القوة والضعف للمؤسسة.
- محاولة تحديد المعايير والمؤشرات المستخدمة في تقييم الأداء المالي.
- تطبيق المؤشرات والنسب المالية لتقييم الأداء المالي في إحدى المؤسسات الاقتصادية.

5- أهمية الدراسة:

- تكمن أهمية الدراسة في:
- توعية المؤسسات الاقتصادية بأهمية تقييم الأداء المالي ومدى انعكاسه في تدعيم المركز المالي للمؤسسة.
- بيان أهم المعايير والمؤشرات التي يمكن استخدامها والتي تساهم في تقييم الأداء المالي للمؤسسة.
- بيان كيفية تطبيق هذه المؤشرات على أرضية الواقع للوصول إلى نتائج تشخص الوضعية الفعلية للمؤسسة، ومن ثم تحديد نقاط القوة لتشجيعها، ونقاط الضعف لمعالجتها.

6- مبررات اختيار الموضوع:

لم يكن اختيارنا لهذا الموضوع بمحض الصدفة، ولكن كان نتيجة اعتبارات موضوعية وذاتية، حيث تتمثل الاعتبارات الموضوعية في:

- أهمية الموضوع البالغة لدى مسيري المؤسسات الاقتصادية، خاصة الفئة التي تشتغل بالوظيفة المالية.
- الرغبة في معرفة القيمة المضافة التي يقدمها تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية.
- محاولة إثراء المكتبة بموضوع تطبيقي أكثر منه نظري.

أما عن المبررات الذاتية فهي كالتالي:

- الميل الشخصي لمواضيع ذات الصلة بمالية المؤسسة والتحليل المالي.
- يمثل الموضوع جزء من التخصص الذي نزاول دراستنا فيه وكذا الميل والرغبة في معرفة مساهمة المؤشرات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية.
- كما نأمل في أن نضيف إلى هذا المجال معلومات جديدة تدعم البحث العملي.

7- حدود الدراسة: تشمل ما يلي:

الحدود الزمنية: اقتصرنا لهذا الموضوع على الاعتماد على بيانات مالية ومعلومات مقدمة من طرف المؤسسة محل الدراسة للفترة الزمنية الممتدة ما بين.

الحدود المكانية: تم حصر الدراسة التطبيقية على الشركة الوطنية لتوزيع الغاز والكهرباء لولاية سعيدة

الحدود الموضوعية: اقتصرنا لموضوع تقييم الأداء المالي على مجموعة معينة من النسب والمؤشرات المالية تتمثل في:

مؤشرات التوازن المالي/نسب السيولة/نسب الهيكلية المالية/نسب المردودية/نسب النمو.

8- المنهج المستخدم:

للإلمام بالبحث من جميع النواحي وتحميل أبعاده والإجابة عن الإشكالية واختبار صحة الفرضيات، تم الاعتماد على المنهج الوصفي الموافق للدراسة النظرية، بينما تم الاعتماد على أسلوب دراسة الحالة لأنه الأنسب لإسقاط ما تم دراسته في الجانب النظري على الواقع العملي، ومن أجل ذلك تم الاستعانة بالمقابلة لجمع الوثائق والبيانات اللازمة للجانب التطبيقي لدراسة.

9- مصادر المعلومات:

المصادر الأولية: وتتمثل في المقابلة، والقوائم المالية التي تم الحصول عليها من شركة الوطنية للغاز والكهرباء خلال الدراسة الميدانية المتمثلة في دراسة الحالة.

المصادر الثانوية: تتمثل في الكتب والمجلات والأترنيت، بالإضافة إلى الدراسات والمقالات ومدكرات السابقة المتعلقة بالموضوع.

10- صعوبات الدراسة:

- أولى الصعوبات التي تواجه الباحث عند تطبيق الدراسة هي مهمة البحث عن المؤسسة المستقبلة.
- صعوبة الحصول على المعلومات المالية من الشركة نظرا لأنها تعتبر معلومات خاصة ومن الصعب التصريح بها بسهولة.
- مجال النسب المالية واسع لذا يجد الباحث نفسه في حيرة أثناء اختيار أفضل وأنسب المؤشرات والنسب المالية، وهل النتائج التي سيتم الحصول عليها واقعية، مقبولة أم لا.

11- الدراسات السابقة

1- دادن عبد الغاني، " قياس وتقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية"، دراسة حالة بورصتي الجزائر وباريس (2006-2007) (مذكرة تخرج لنيل الدكتوراه، 2006-2007)، تمحورت إشكالية هذه المذكرة حول: إلى أي مدى يمكن أن تساهم المؤشرات المالية والاقتصادية في تفسير سلوك كل من قيمة المؤسسة ومعدل نموها وبنية هيكلها المالي؟

وعلى هذا الأساس، جاء هذا البحث ليسلط الضوء على تحميل سلوك الأداء المالي من خلال: قيمة المؤسسة، معدل النمو، الهيكل المالي، بناء على المؤشرات المالية والاقتصادية، بفضل المحاكاة والنمذجة المالية، بهدف تصنيف المؤشرات في مجموعات متجانسة من حيث درجة تأثيرها على مقاييس الأداء. وفي هذا السياق يمكن إرساء نموذج للإنذار المبكر، تفاديا للخطر والعسر المالي على غرار المعرفة المسبقة لأداء المؤسسة مقارنة بمثيلاتها من خلال تبني قرارات مالية صائبة.

2- عادل عشي، " الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية قياس وتقييم"، دراسة حالة صناعة الكوابل بسكرة (2000-2002) (مذكرة تخرج، مقدمة لنيل شهادة الماجستير، 2001-2002)، وتمحورت إشكالية هذه المذكرة حول: ما هو دور المعايير والمؤشرات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية؟

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم الأداء المالي وتحديد المعايير والمؤشرات المستخدمة وتطبيقها على مؤسسة صناعة الكوابل بسكرة، فقد شملت هذه الدراسة جميع جوانب تقييم الأداء بهدف تحديد المعايير لتقييم الأداء المالي والمؤشرات المستخدمة وتفسيرها، هذا باعتماده على المنهج الوصفي التحليلي في الدراسة النظرية بالإضافة إلى منهج دراسة الحالة في الجانب التطبيقي خلال فترة 2000-2002، وتوصلت هذه الدراسة إلى عدم كفاية التحليل الساكن بحيث أنه يجب اللجوء إلى التحليل الحركي للتوازن المالي، هذا لأن التحليل الساكن يدرس التوازن المالي في لحظة زمنية معينة.

3- هاجر عباسي، " تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية "دراسة حالة مؤسسة مطاحن الواحات (2012-2013) (مذكرة تخرج مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة، 2016-2017)، وتمحورت إشكالية هذه المذكرة حول: كيف تتم عملية تقييم الأداء المالي في المؤسسة

الاقتصادية لعينة الدراسة مطاحن الواحات أفروديف وحدة - تقرت الكبرى- في الفترة ما بين
2012-2015؟

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة الدور الفعال للأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية باستخدام مؤشرات التوازن والنسب المالية لتقييم أدائها المالي، ومحاولة تحليلها في المؤسسة محل الدراسة مطاحن الواحات لتحسين وضعيتها المالية، وذلك بحساب مؤشرات التوازن والنسب المالية، شملت هذه الدراسة أساسيات لتقييم الأداء المالي في الجانب النظري اعتمادا على المنهج الوصفي التحليلي، بالإضافة إلى منهج دراسة الحالة بالنسبة للجانب التطبيقي، ومن أهم ما توصلت إليه هذه الدراسة أن المؤسسة حققت قيم سالبة في رأس المال العامل لكن قيم الخزينة كانت موجبة وكذلك نسب السيولة والمردودية، إلا أنها تراجعت خلال سنوات الدراسة وهذا بسبب تراجع رقم الأعمال وحجم الأرباح الصافية، لهذا وجب على المؤسسة الاعتماد على إستراتيجية لهدف البقاء في السوق المحمية والتأقلم مع التغيرات المحيطة بأقل التكاليف.

12- هيكل الدراسة:

من أجل معالجة الموضوع تم تقسيم دراستنا إلى فصلين فصل نظري وآخر تطبيقي تسبقهم في ذلك مقدمة وتليهم خاتمة.

الفصل الأول: يتناول عموميات حول تقييم الأداء المالي حيث خصص المبحث الأول منه للدراسة النظرية لمفهوم عملية تقييم الأداء المالي، أهميتها، خطواتها وأهدافها. أما المبحث الثاني تناول أهم مؤشرات التوازن المالي وكذا بعض النسب المالية وكيفية حسابها.

الفصل الثاني: يحتوي على دراسة الحالة فقد تم بواسطته إسقاط الجانب النظري على الشركة الوطنية لتوزيع الغاز والكهرباء، لمعرفة مدى مساهمة المؤشرات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، كما قسم هذا الفصل إلى مبحث أول تناول تقديم عام حول الشركة والمباحث الباقية خصصت لعرض ومناقشة نتائج الدراسة.

الفصل الأول:

عموميات حول تقييم الأداء المالي

تمهيد:

يحظى موضوع تقييم الأداء المالي باهتمام العديد من المفكرين والمسيرين لتحديد مدى قدرة المؤسسة في تحقيق أهدافها الرئيسية وإدارة مواردها بكفاءة وفعالية، الأمر الذي يستدعى تحليلاً لمختلف أنشطتها من أجل تقييم أدائها الكلي.

وبما أنا تقييم الأداء المالي يعتبر من أهم العمليات التي تعتمد عليها المؤسسة لتحقيق أهدافها المنشودة، وتحسين مركزها المالي الأمر الذي يستدعى تحسين أدائها المالي من خلال تقييمه لأنه محور أساسي للمؤسسة، وعليه فإن هذا الفصل يعالج الإطار النظري لتقييم الأداء المالي ضمن ثلاث مباحث: المبحث الأول يتناول عموميات حول تقييم الأداء المالي من حيث المفهوم، الأهمية، الأهداف،

المبحث الثاني خصص لدراسة التوازن المالي ومؤشراته.

المبحث الثالث خصص لدراسة بعض النسب المالية كالسيولة، الهيكلة المالية، المردودية والنمو.

المبحث الأول: تقييم الأداء المالي.

لتقييم الأداء أهمية بالغة في إيجاد الثغرات والنقائص بالمؤسسة، والتحقق من بلوغ الأهداف المحددة مسبقاً، لذا سنتطرق في هذا المبحث إلى مفهوم تقييم الأداء المالي وأهميته وأهم خطواته وكذا أهم مصادر المعلومات اللازمة لتقييم الأداء المالي. (دادف عبد الغاني، 2006-2007)

المطلب الأول: مفهوم وأهمية تقييم الأداء المالي.

الفرع الأول: مفهوم تقييم الأداء المالي.

قبل التطرق لمفهوم تقييم الأداء المالي لبد من الإشارة لمفهوم الأداء المالي.

أولاً: مفهوم الأداء المالي.

يتمثل الأداء المالي في قدرة المؤسسة على بلوغ أهدافها المالية بأقل التكاليف الممكنة.

ويعرف كذلك على أنه "مدى تمتع وتحقيق المؤسسة لها مش أمان يزيل عنها حالة الإعسار

المالي وظاهرة الإفلاس". (عبد المالك مزودة، ، 2001)

أو هو "مدى نجاح المؤسسة في استغلال كل الموارد المتاحة لديها من موارد مادية ومعنوية

أفضل استغلال وتحقيق الأهداف المسطرة من طرف الإدارة". (وهيبة رمضان محمد حسين، ابراهيم

فضل المولى البشير ، ، 2015)

مما سبق نستنتج أن الأداء المالي هو مدى قدرة المؤسسة على تخفيض تكاليفها وزيادة

إيراداتها للوفاء بالتزاماتها، لبلوغ أهدافها المالية.

ثانيا: مفهوم تقييم الأداء المالي:

يعرف تقييم الأداء المالي على أنه: تقديم حكم ذو قيمة حول إدارة الموارد الطبيعية والمادية والمالية، إدارة المؤسسة ومدى إشباع منافع ورغبات أطرافها المختلفة " (دادف عبد الغاني، 2006-2007).

"ينظر الباحثين إلى عملية تقييم الأداء المالي على أنها عملية لاحقة لعملية اتخاذ القرارات، الغرض منها فحص المركز المالي والاقتصادي في تاريخ معين (المحسن، 2003-2004).

تقييم الأداء المالي هو "قياس النتائج المحققة أو المنتظرة على ضوء معايير محددة سلفا لتحديد ما يمكن قياسه ومن ثم مدى تحقيق الأهداف لمعرفة مستوى الفعالية، وتحديد الأهمية النسبية بين النتائج والموارد المستخدمة مما يسمح بالحكم على الفعالية ". (السعيد فرحات جمعة، 2002) ومن خلال التعاريف السابقة يتضح أن تقييم الأداء المالي هو تقديم الحكم على النتيجة المالية المتحصل عليها للمؤسسة خلال فترة معينة وهذا باستخدام مقاييس معينة.

الفرع الثاني: أهمية تقييم الأداء المالي.

وتتمثل في: (الخطيب, محمد محمود، 2010)

- يمكن من متابعة ومعرفة نشاط الشركة وطبيعته.
- يساعد على متابعة الظروف الاقتصادية والمالية المحيطة.
- يساعد في إجراء عملية التحميل والمقارنة وتفسير البيانات المالية.
- فهم التفاعل بين البيانات المالية لاتخاذ القرار الملائم لأوضاع الشركة.

بالإضافة إلى:

- يوفر قياسا لمدى نجاح المؤسسة، فالنجاح مقياس مركب يجمع بين الفعالية والكفاءة في تعزيز أداء المؤسسة لمواصلة البقاء والاستمرار.

- يساعد على تحقيق الأهداف المحددة في الخطط والعمل على إيجاد سليم للحوافز والمكافآت.

ومنه فإن الموضوع الأساسي لهذه العملية هو الحصول على معلومات تستخدم لغرض تحليلها وتفسيرها من أجل صنع القرار.

المطلب الثاني: خطوات تقييم الأداء المالي.

يمكن تلخيص عملية تقييم الأداء المالي بالخطوات التالية: (الخطيب, محمد محمود،

2010)

1/ الحصول على مجموعة القوائم المالية السنوية وقائمة الدخل، حيث أن من خطوات الأداء المالي

إعداد الموازنات والقوائم المالية والتقارير السنوية المتعمقة بأداء الشركات خلال فترة زمنية معينة.

2/ احتساب مقاييس مختلفة لتقييم الأداء مثل نسب الربحية والسيولة والنشاط والرفع المالي

والتوزيعات، وتتم بإعداد واختيار الأدوات المالية التي ستستخدم في عملية تقييم الأداء المالي.

3/ دراسة وتقييم النسب، بعد استخراج النتائج يتم معرفة الانحرافات والفروقات ومواطن الضعف

بالأداء المالي الفعلي من خلال مقارنته بالأداء المتوقع أو مقارنته بأداء الشركات التي تعمل في نفس

القطاع.

4/ وضع التوصيات الملائمة معتمدين على عملية تقويم الأداء المالي من خلال النسب، بعد معرفة

أسباب هذه الفروق وأثرها على الشركات لتعامل معها ومعالجتها.

المطلب الثالث: مصادر معلومات تقييم الأداء المالي.

تعد مرحلة جمع المعلومات المرحلة الأولى في عملية التقييم، فجمع المعلومات هي نقطة

الانطلاق، حيث يشترط أن تكون هذه المعلومات ذات جودة وفي الوقت المناسب، يختلف تقسيم

هذه المعلومات من باحث إلى آخر فهناك من يقسمها إلى مصادر داخلية وخارجية والبعض الآخر

يقسمها إلى معلومات عامة، معلومات خاصة ومعلومات خاصة بالمؤسسة.

التقسيم الذي سنقوم بانتهاجه هو مصادر خارجية تضم المعلومات العامة والمعلومات القطاعية ومصادر خارجية تضم المعلومات المتعلقة بنشاط المؤسسة.

الفرع الأول: المصادر الخارجية.

تتحصل المؤسسة على هذا النوع من المعلومات من محيطها الخارجي، وهذه المعلومات يمكن تصنيفها إلى نوعين من المعلومات (عادل عشي، 2001-2002)

1- المعلومات العامة: تتعلق هذه المعلومات بالظرف الاقتصادي حيث تبين الوضعية العامة للاقتصاد في فترة معينة وسبب اهتمام المؤسسة بهذا النوع من المعلومات هو تأثير نتائجها بطبيعة الحالة الاقتصادية للمحيط كالتضخم والتدهور، بحيث تساعد هذه المعلومات على تفسير نتائجها والوقوف على حقيقتها.

2- المعلومات القطاعية: هذا النوع من المعلومات يتم الحصول عليه من إحدى الأطراف التالية: النقابات المهنية، النشرات الاقتصادية، المجالات المتخصصة، بعض المواقع على الانترنت..... الخ. لكن هذا النوع من المعلومات يظل غائبا في معظم الدول النامية كالجائر، وبالتالي عملية القيام بدراسة اقتصادية أو مالية تعد عملية صعبة جدا.

الفرع الثاني: المصادر الداخلية.

وتتمثل في: (تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة لنيل شهادة الماستر، 2011-2012)

1- الميزانية: هي تصوير الوضع المالي أو الحالة المالية للمؤسسة وذلك في لحظة زمنية معينة. وهي جدول يوضح في جانبه الأيمن مجموعة الأصول وفي جانبه الأيسر مجموعة الخصوم التي تمتلكها المؤسسة، بحيث يتم الحفاظ على تساوى الطرفين، الجدول الموالي يوضح الشكل العام للميزانية المالية.

الجدول 1: ميزانية السنة المالية المقفلة (جانبا الأصول)

الأصل	ملاحظة	إجمالي n	امتلاك رصيد n	صافي n	صافي n-1
أصول غير جارية: فارق بين الاقتناء - المنتج الإيجابي أو السلبي. تثبيتات معنوية تثبيتات عينية أراضي مباني تثبيتات عينية أخرى تثبيتات ممنوح امتيازها تثبيتات يجرى إنجازها تثبيتات مالية سندات موضوعة موضع معادلة مساهمات أخرى وحسابات دائنة ملحقة بها. سندات أخرى مثبتة قروض وأصول مالية أخرى غير جارية. ضرائب مؤجلة على الأصل					
مجموع الأصول غير الجارية					

					أصول جارية مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ حسابات دائنة واستخدامات مماثلة الزبائن المدينون الآخرون الضرائب وما شابهها الأموال الموظفة والأصول المالية الجارية الأخرى الخزينة.
					مجموع الأصول الجارية
					المجموع العام للأصول

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، سنة 2009، ص 28.

الجدول 2: الميزانية السنوية المالية المقفلة (جانب الخصوم)

N-1	N	ملاحظة	الخصوم
			رؤوس الأموال الخاصة. رأس مال تم إصداره. رأس مال غير مستعان به. علاوات واحتياطات - احتياطات مدمجة (1). فوارق إعادة التقييم. فارق المعادلة (1). نتيجة صافية رؤوس أموال خاصة أخرى ترحيل من جديد. حصة الشركة المدمجة . حصة ذوي الأقلية .
			المجموع

			قروض وديون مالية. ضرائب (مؤجلة ومرصود لها). ديون أخرى غير جارية. مؤونات ومنتوجات ثابتة مسبقا.
			مجموع الخصوم غير الجارية
			الخصوم الجارية. موردون وحسابات ملحقه. ضرائب. ديوان أخرى. خزينة سلبية.
			مجموع الخصوم غير الجارية
			المجموع العام للخصوم

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، سنة 2009، ص 29.

الميزانية الوظيفية:

عرف hubert de la bruselerie الميزانية الوظيفية بأنها: ميزانية تقوم على أساس إحصاء للموارد والإستخدامات في المؤسسة وفق مساهمتها في مختلف الدورات الإقتصادية، حيث تعبر خزينة المؤسسة في لحظة ما عن صافي الموارد والإستخدامات المتراكمة، ويقصد بالدورات الإقتصادية: دورة الإستثمار، دورة التمويل، دورة الإستغلال.

الجدول 3: الميزانية الوظيفية

الموارد الثابتة: رؤوس الأموال الخاصة الخصوم غير جارية بمجموع الإهتلاكات	الإستخدامات الثابتة: بقيم إجمالية التثبيتات غير المادية. التثبيتات المادية. التثبيتات المالية.
الخصوم المتداولة للإستغلال: التسبيقات المستلمة الموردون الديون الجبائية و الإجتماعية المنتجات المعانة مسبقا	الأصول المتداولة للإستغلال: بقيم إجمالية. المخزونات الزبائن التسبيقات و المدفوعات على الحساب الأعباء المعينة مسبقا الضرائب
الخصوم المتداولة خارج الإستغلال: الديون المدينة الأخرى.	الأصول المتداولة خارج الإستغلال: بقيم إجمالية. المدينون الأخرى
خزينة الخصوم: الإعتمادات البنكية الجارية قروض الخزينة	خزينة الأصول: المتاحات

المصدر: لزعر محمد سامي، التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي، مذكرة ماستر، جامعة منتوري قسنطينة ، ص91.

2- جدول حساب النتيجة: عرفه النظام المحاسبي المالي على أنه " بيان ملخص للأعباء والمنتجات المنجزة من الكيان خلال السنة المالية، ولا يأخذ في الحساب تاريخ التحصيل أو تاريخ السحب، ويبرز بالتمييز النتيجة الصافية لمسنة المالية (ربح أو خسارة). "

والجدول التالي يمثل جدول حساب النتيجة.

الجدول 4: جدول حساب النتائج

N-1	N	رقم الحساب	العناصر
			رقم الأعمال
			تغير مخزون المنتجات التامة والقيود التنفيذ
			الإنتاج المثبت
			إعانات الاستغلال
			1- إنتاج الفترة
			مشتريات مستهلكة
			خدمات خارجية واستهلاكات أخرى
			2- استهلاك الفترة
			3- القيمة المضافة للاستغلال
			أعباء المستخدمين
			ضرائب ورسوم، والمدفوعات المشابهة
			4- الفائض الاجمالي للاستغلال
			المنتجات العملية الأخرى

			الأعباء التشغيلية الأخرى
			مخصصات الاهتلاكات والمؤونات
			مخصصات عن خسائر القيمة والمؤونات
			استرجاع عن خسائر القيمة والمؤونات
			5- النتيجة التشغيلية
			نواتج مالية
			أعباء مالية
			6- النتيجة المالية
			7- النتيجة العادية قبل الضريبة (6+5)
			الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية
			الضرائب المؤجة (التغيرات) على النتائج العادية
			مجموع نواتج النشاطات العادية
			مجموع أعباء النشاطات العادية
			8- النتيجة الصافية للنشاطات العادية

			العناصر غير العادية (نواتج)
			العناصر غير العادية (أعباء)
			9- النتيجة الصافية للأنشطة غير العادية
			10- النتيجة الصافية للفترة
			الحصة من النتائج الصافية للشركات موضع المعادلة (1)
			11- النتيجة الصافية للمجموعة المدجة (1)

المصدر: من إعداد الطالب

- جدول تدفقات الخزينة: يعتبر جدول تدفقات الخزينة لوحة قيادة أمام قمة الإدارة المالية بحيث تتخذ على ضوءها القرارات الهامة والاستراتيجية كتغيير النشاط أو توسيعه أو الانسحاب منه

4- الملاحق: وهي وثائق تحتوي على تفاصيل ضرورية ومعلومات مكملة لتلك الموجودة في الميزانية و جدول حساب النتيجة حيث يشترط في الملاحق أن تقدم توضيحات عن العناصر الضرورية وذلك احتراماً لمبدأ الصورة الوافية.

المطلب الرابع:

أهداف تقييم الأداء المالي تتعدد الأطراف التي تقوم بعملية التقييم، فقد يقوم بها المسير داخل المؤسسة، أو مكتب دراسات خاص ولكل طرف أهدافه الخاصة ألا أن أهداف عملية التقييم تتمثل عموماً فيما يلي: (سارة باحو، 2009-2010)

1- الوقوف على مستوى إنجاز المؤسسة، مقارنة بالأهداف المدرجة في خطتها.

- 2- اتخاذ القرارات حول الاستثمار، أو التمويل، أو توزيع الأرباح أو تغير رأس المال.
 - 3- الوقوف على مدى كفاءة استخدام الموارد المتاحة بطريقة رشيدة، تحقق أكبر عائد بتكاليف أقل.
 - 4- تبيان أهم نقاط القوة والضعف للمؤسسة، والتي تساعد المقيم على تقييم المؤسسة.
- بالإضافة إلى (مسعود درواسي، ضيف الله محمد الهادي ، يومي 22 و 23 نوفمبر ،
(2011
- 5- ترشيد الانحرافات ومعرفة أسبابها لكي تتخذ الإجراءات التصحيحية منعا لتكرار.
 - 6- ترشيد الإنفاق عن طريق متابعة كيفية استخدام المؤسسة لمواردها، ومدى تحقيق الأهداف المرسومة، من خلال الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة.
 - 7- التأكد من تحقيق التنسيق بين مختلف أوجه نشاط المؤسسة، وهذا لضمان الربحية والنمو وتفادي الإسراف المالي.

المبحث الثاني: مؤشرات تقييم الأداء المالي.

لقد أصبح استخدام النسب والمؤشرات المالية لغرض قياس وتقييم أداء المنظمات من الأمور الواسعة الانتشار لدرجة أنه يمكن القول بأنه لا يمكن أن يتم تحميل البيانات لمعرفة أداء مؤسسة ما ومعرفة مركزها المالي بدون استخدام هذه المؤشرات.

تم تقسيم هذا المبحث إلى أربع مطالب يتناول المطلب الأول مفهوم التوازن المالي وأهميته ثم يليه مؤشرات التوازن المالي أما المطلب الثالث يعالج نسب السيولة ونسب الهيكلية المالية ثم المطلب الأخير الذي يحوي نسبي المردودية والنمو.

المطلب الأول: التوازن المالي.

تم تقسيم هذا المطلب إلى فرعين:

الفرع الأول: تعريف التوازن المالي

" يعرف التوازن المالي على أنه وجوب إبقاء الموارد المستخدمة في تمويل الأصول لمدة لا تقل عن مدة بقاء الاستثمارات، وذلك لتفادي الاضطرابات التي تحدث في عناصر الميزانية الأقل من سنة، ولتحقيق هذا الهدف يجب أف يكون رأس المال العامل الصافي موجب. " (الياس بن ساسي، يوسف قريشي، 2011)

يمكن تعريف التوازنات المالية بأنها: " التقابل القيمي والزمني بين الموارد المالية في الميزانية من جهة، واستعمالاتها من جهة ثانية، حيث تختلف عناصر الموارد في مدة استعمالها التي ترافق استحقاقها، وكذلك تختلف عناصر الاستعمالات التي توافق درجة ثبوتها. " (ناصر دادي عدون، نواصر محمد فتحي، ، 2001)

الفرع الثاني: أهمية التوازن المالي.

مما سبق يظهر أن التوازن المالي يساهم في توفير السيولة واليسر المالي للمؤسسة وتكمن أهمية بلوغ التوازن المالي في «النقاط التالية (جميل أحمد توفيق، 1986)

- تأمين تمويل احتياجات الاستثمارات بأموال دائمة.
- ضمان تسديد جزء من الديون أو كلها في الأجل القصير وتدعيم اليسر المالي.
- الاستقلال المالي للمؤسسة اتجاه الغير.
- تخفيض الخطر المالي الذي تواجهه المؤسسة .

المطلب الثاني: مؤشرات التوازن المالي

تم تقسيم هذا المطلب إلى الفروع التالية:

الفرع الأول: رأس المال العامل

تعريفه: هو الزيادة في الأصول الجارية على الالتزامات الجارية (المتداولة) (جيمس أ. كاسيف، جويل ج. ليرنر ، 1992)

كيفية حسابه (جمال عبد الناصر صخري، 2013)

من أعلى الميزانية: الموارد الثابتة _ الاستخدامات الثابتة.
من أسفل الميزانية: الأصول المتداولة _ الخصوم المتداولة .

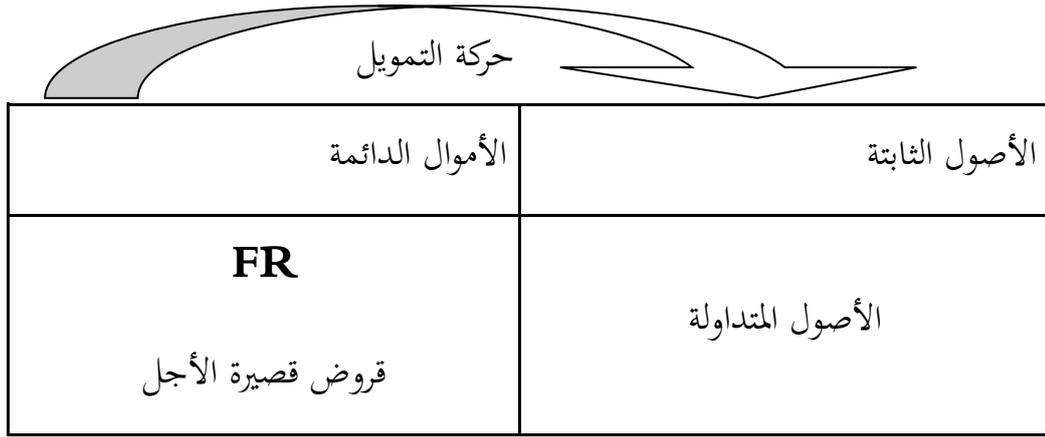
حالاته:

وتتمثل حالاته في:

أ- منظور أعلى الميزانية:

يعبر رأس المال العامل عن علاقة الفرد بين الأموال الدائمة والأموال الثابتة، ويمكن حصر ثلاث حالات لرأس المال العامل.

رأس المال العامل الموجب: في هذه الحالة يعبر رأس المال العامل سيولة عن فائض الأموال الدائمة المتبقي بعد تمويل كل الأصول الثابتة، أي أن المؤسسة استطاعت تمويل جميع استثماراتها بواسطة مواردها المالية الدائمة وحققت فائضا ماليا تمثل في رأس المال العامل، وذلك عمل النحو الآتي:



الشكل 1: حركة التمويل رأس المال العامل FR

رأس المال العامل معدوم: وهي حالة نادرة الحدوث حيث تمثل حالة التوافق التام هيكل الموارد والاستخدامات، وتمثل الوضع الأمثل لتسيير عملية تمويل الاحتياجات المالية في المؤسسة.



الشكل 2: حركة التمويل رأس المال العامل المعدوم

رأس المال العامل السالب: في هذه الحالة تكون الأصول الدائمة غير كافية لتمويل جميع الاحتياجات المالية الثابتة، حيث يلبي جزء من هذه الاحتياجات فقط، مما يستدعي البحث عن موارد مالية أخرى لتغطية العجز في التمويل.



الشكل 3: حركة التمويل رأس المال العامل السالب

ب- منظور أدنى الميزانية:

يتمثل رأس المال العامل سيولة عن الفرق بين الأصول المتداولة والقروض قصيرة الأجل، حيث يعبر رأس المال العامل من أدنى الميزانية المختصرة عن قدرة المؤسسة على الاستجابة للاستحقاقات قصيرة الأجل عن طريق تحويل أصولها المتداولة (وهي الأكثر قابلية للتحويل إلى سيولة) إلى نقود سائلة يتم بواسطتها تسديد القروض قصيرة الأجل، وهناك ثلاث حالات لهذا المؤشر:

ج- رأس المال العامل موجب:

أي أن المؤسسة تستطيع مواجهة القروض قصيرة الأجل باستخدام أصولها المتداولة، ويبقى فائض مالي يمثل هامش أمان وهو رأس المال العامل سيولة، حيث تلعب درجة تحقيق السيولة دور هام في تحقيق التوازن المالي للمؤسسة.

- رأس المال العامل معدوم:

في هذه الحالة تتمكن المؤسسة من تغطية القروض قصيرة الأجل باستخدام الأصول المتداولة دون تحقيق فائض ولا عجز وهي حالة مثلى نادرة الحدوث.

– رأس المال العامل سالب:

في هذه الوضعية تكون الأصول المتداولة القابلة للتحصيل في الأجل القصير غير كافية لتغطية الاستحقاقات التي ستسدد في الأجل القصير.

الفرع الثاني: الاحتياج في رأس المال العامل.

تعريفه: يتمثل احتياج رأس المال العامل (BFR) في الجزء من احتياج التمويل الناجم عن الأصول المتداولة باستثناء القيم الجاهزة (المخزون والقيم محققة) غير مغطى بالديون قصيرة الأجل (موارد الدورة) ويضم هذا الاحتياج عنصرين هما: احتياج رأس المال العامل لاستغلال ($BFRE$) واحتياج رأس المال العامل خارج الاستغلال ($BFRHE$)، النوع الأول مرتبط بالنشاط الاستغلالي للمؤسسة أي يرتبط مباشرة بالنشاط العادي، أما النوع الثاني فهو استثنائي غير متكرر لا يرتبط مباشرة بالنشاط العادي للمؤسسة. (حنفي عبد الغفار، 1989)

أنواعه: وتتمثل في:

أ- الاحتياج في رأس المال العامل للاستغلال: (BFR_{ex}) يمثل الفرق بين استخدامات الاستغلال وموارد الاستغلال، فكل عناصره تنتمي لدورة الاستغلال سواء كانت موارد أو استخدامات.

$$BFR_{ex} = E_{ex} - R_{ex}$$

ب- الاحتياج في رأس المال العامل خارج الاستغلال ($BFRH_{ex}$): يحسب من خلال الفرق بين الاستخدامات خارج الاستغلال والموارد خارج الاستغلال.

$$BFRH_{ex} = EH_{ex} - RH_{ex}$$

ج- الاحتياج في رأس المال العامل الاجمالي: وهو مجموع الرصيدين السابقين ويعبر عن إجمالي الاحتياجات المالية المتولدة عن الأنشطة الرئيسية وغيرها.

كيفية حسابه:

يتم حسابه بالعلاقة التالية: (سعادة، 2006)

$$\text{الاحتياج في رأس مال العامل} = (\text{الأصول المتداولة} - \text{القيم الجاهزة}) - (\text{الديون قصيرة الأجل} - \text{القروض المصرفية})$$

الفرع الثالث: الخزينة.

تعريفها: تعتبر الخزينة على أنها عبارة عن مجموعة الأموال التي يمكن للمؤسسة أن تتصرف فيها في دورة الاستغلال وهي تشمل صافي القيم الجاهزة، أي ما هو متوفر فعال من مبالغ سائلة خلال دورة الاستغلال. (هاجر عباسي، 2016-2017)

ويتم حساب الخزينة بالشكل التالي:

$$\text{الخزينة} = \text{رأس المال العامل} - \text{الاحتياج في رأس المال العامل}$$

حالاتها:

عند تحميل وضعية رصيد التغير في خزينة المؤسسة نكون أمام ثلاث حالات هي: (بوزار السعيدني أسماء، 2008)

- خزينة موجبة: يعني أن المؤسسة تملك رؤوس أموال دائمة إضافية لتغطية احتياج رأس المال العامل.
- خزينة سالبة: يعني أن المؤسسة لم تستطع تغطية احتياجاتها الكلية أي أنها في حالة عجز.
- خزينة معدومة: يعني أن المؤسسة تحقق توازن مالي، في هذه الحالة يتساوى كل من رأس المال العامل والاحتياج في رأس المال.

المطلب الثالث: نسب السيولة والهيكلة المالية.

نظرا لكثرة وتنوع النسب المالية المستعملة في تقييم الأداء المالي للمؤسسات، حاولنا في دراستنا هذه التركيز على النسب التي نراها أكثر أهمية وفعالية، وكذا النسب التي تمس المؤسسة محل الدراسة، حيث يتناول هذا المطلب نسب السيولة ونسب الهيكلة المالية.

قبل التطرق لهذه الأنواع من النسب وجب الإشارة إلى تعريف شامل للنسب المالية.

النسب المالية أداة من أدوات التحميل المالي توفر مقياسا لعلاقة ما بين بندين من بنود القوائم المالية.

الفرع الأول: نسب السيولة.

تشير إلى قدرة المنظمة على تلبية التزاماتها على المدى القصير وعادة ما يكون ذلك لمدة سنة واحدة وتعتمد نسب السيولة عموما على العلاقة الموجودة بين الموجودات المتداولة (أصول) والمطلوبات المتداولة (خصوم). (وائل محمد صبحي دريس، طاهر محسن منصور ، 2009)

نسبة التداول:

هي تلك النسبة التي تقيس إمكانية الشركة في تسديد الخصوم المتداولة من أصولها المتداولة وهي نسبة واسعة الانتشار. (دريد كمال شبيب، 2007)

وتمثل الموجودات المتداولة مقسومة على المطلوبات المتداولة والنسبة النمطية لها (2:1) وهذه النسبة عبارة عن مقياس مبدئي للقدرة المنظمة على ديونها الخارجية.

وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة التداول} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الخصوم المتداولة (مرة)}}$$

2- نسبة السيولة السريعة:

تقيس هذه النسبة سيولة الشركة القصيرة الأجل بعد تنزيل الموجودات الأقل سيولة منها وهي المخزون، أي تحسب من تقسيم الموجودات المتداولة مطروحا منها المخزون على المطلوبات المتداولة، وأن القيمة المقبولة للنسبة هي مرة واحدة أي (1:1). (محمد علي إبراهيم العامري، الإدارة المالية الحديثة، ط1 ، ، 2013)

$$\text{نسبة السيولة السريعة} = (\text{الأصول المتداولة} - \text{المخزون}) / \text{الخصوم المتداولة}.$$

3- نسبة النقدية:

تدرس هذه النسبة مقدار ما يتوفر من النقدية وما هو في حكمها (كالاستثمارات في الأوراق المالية) لسداد الالتزامات المتداولة، ويمكن احتسابها من خلال الصيغة التالية) خميسي شيحة, 2010)

$$\text{نسبة النقدية} = (\text{نقدية} + \text{استثمارات في أوراق مالية}) / \text{الالتزامات المتداولة}.$$

الفرع الثاني: نسب الهيكلية المالية.

وتتمثل فيما يلي:

أولاً: نسبة التمويل الدائم.

وتعبر هذه النسبة عن مدى تغطية الأموال الدائمة للأصول الثابتة في المؤسسة وتحسب عف طريق العلاقة التالية: (منير شاكر محمد وآخرون، 2008)

$$\text{نسبة التمويل الدائم} = \text{الأموال الدائمة} / \text{الأصول الثابتة}$$

حتى تكون هذه النسبة كمؤشر إيجابي للمؤسسة فإنه يجب أن تكون قيمتها تساوي الواحد على الأقل، أي قيمة الأموال الدائمة مساوية لقيمة الأصول الثابتة وهو ما يجعل رأس المال معدوماً.

ثانياً: نسبة التمويل الخاص.

وتوضح هذه النسبة مدى قدرة المؤسسة على الاعتماد على الأموال الخاصة في تمويل الاستثمارات وتحسب بالعلاقة التالية: (سارة قدوري، ، 2014-2015)

$$\text{نسبة التمويل الخاص} = \frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{الأصول الثابتة}}$$

كلما كانت النسبة أكبر من الواحد دل ذلك على القدرة الاستقلالية للمؤسسة في التمويل الذاتي لاستثماراتها.

بالإضافة إلى: (بن خروف جليلة، 2008-2009)

ثالثاً: نسبة الاستقلالية المالية .

تقيس هذه النسبة درجة استقلالية المؤسسة عند دائيتها وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة الاستقلالية المالية} = \frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{مجموع الديون}}$$

رابعاً: نسبة التمويل الخارجي.

تعبر هذه النسبة عن مدى اعتماد هذه المؤسسة على الأموال الخارجية في عملية التمويل، وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة التمويل الخارجي} = \frac{\text{مجموع الديون}}{\text{مجموع الخصوم}}$$

كلما قلت هذه النسبة زادت ثقة الممولين في المؤسسة أكثر وزاد يقينهم بقدرة المؤسسة على سداد ديونها.

المطلب الرابع: نسب المردودية ونسب النمو.

يعتبر كل من النمو والمردودية مؤشرين هاميين في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، حيث يعالج هذا المطلب نسب المردودية والنمو.

أولاً: نسب المردودية. (خميسي شيحة، 2010)

تكمن غاية أي مؤسسة في تحقيق الأرباح، لكن في وضعية تمتاز بتضخم مرتفع، حيث تصبح هذه الأرباح جد هامة لغرض تعويض التآكل النقدي.

تحسب المردودية من خلال العلاقة بين النتائج والوسائل المسخرة خلال فترة معينة، حيث يعتبر تقدير المردودية كمؤشر هام لقياس فعالية المؤسسة في إطار نشاطها.

هناك مؤشرين أكثر استعمالاً في حساب المردودية:

- مؤشر المردودية الاقتصادية.

- مؤشر المردودية المالية.

الفرع الأول: المردودية الاقتصادية:

هي العلاقة بين النتيجة الاقتصادية التي تحققها المؤسسة ومجموع الأموال التي استعملتها، قد يعبر عن النتيجة الاقتصادية بالفائض الإجمالي للاستغلال أو بنتيجة الاستغلال، أما الأموال المستخدمة في تحقيق هذه النتيجة فيعبر عنها عادة بأصول المؤسسة (مفلح محمد عقل، 2000)،

وتحسب بالعلاقة التالية :

$$\text{المردودية الاقتصادية} = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{الأصول الإجمالية}}$$

الفرع الثاني: المردودية المالية.

يحسب مؤشر المردودية المالية من خلال العلاقة بين النتيجة المالية الصافية (بعد طرح المالية والضرائب على أرباح الشركات) والأموال الخاصة.

$$\text{المردودية المالية} = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{الأموال الخاصة}}. \text{ (مفلح محمد عقل، 2000)}$$

الفرع الثالث: الرافعة المالية.

1. مفهوم الرافعة المالية:

"ترتبط بميكل التمويل وتعني شراء الأصول من الأموال المقترضة أو ممنف إصدار أسهم ممتازة وهو ما يعني محاولة الوحدة استثمار رأس المال المقترض بما يحقق عائد أكبر من تكلفة الاقتراض." (منير شاكر محمد، اسماعيل عبد الناصر نور)

2. مبدأ أثر الرافعة المالية:

"يقوم مبدأ أثر الرافعة المالية على مبدأ بسيط، فهي نتاج المرونة المكافئة المخصصة لرأس المال الخارجي عن المؤسسة (أي الديون)، فإذا كانت مردودية الأصول تتجاوز التكاليف المدفوعة للمقترضين، يكون هذا الفائض في فائدة المساهمين، حيث يكون الحديث هنا عن أثر رافعة مالي إيجابي، أما في الحالة العكسية، أي إذا كانت المردودية غير كافية من أجل تغطية التكاليف تنخفض مردودية المساهمين، ويصبح هنا أثر الرافعة المالي سلبي." (الياس بن ساسي، يوسف قريشي، 2011)

3. الصياغة الرياضية لأثر الرافعة المالية:

تم الصياغة الرياضية لأثر الرافعة المالية كالتالي: (الياس بن ساسي، يوسف قريشي، 2011)

في البداية يجب الإشارة إلى أثر الضريبة على التحليل الذي قمنا باستعراضه لأثر الرافعة المالية، فالضريبة على الربح (في حدود الربح الذي تحققه المؤسسة) فكل نتيجة من حسابات جدول النتائج مرتبطة بضريبة أو دين ضريبي نظري، والضريبة النهائية هي محصلة مجموع الضرائب أو ديون الضرائب (إذا كان هذا المجموع واجبا)، وعليه يمكننا حساب نتيجة اقتصادية صافية من الضرائب على الأرباح بضرب نتيجة الاستغلال في معدل الضريبة ص 284.

هذه الخطوة تمكننا من التجانس في حسابنا لأثر الرافعة المالية، لذلك سوف نعتبر خلال كل تحليلنا أن أي نتيجة هي بعد الضريبة (نتيجة الاستغلال، النتيجة المالية والنتيجة الصافية) مع الإشارة إلى التحليل سيظل ثابتا إذا افترضنا أن كل النتائج هي قبل الضريبة على الربح.

يمكن تحديد علاقة أثر الرافعة المالية، انطلاقا من المعطيات التالية:

R_E : نتيجة الاستغلال

R_{net} : النتيجة الصافية

R_e : المردودية الاقتصادية

R_{cp} : مردودية الأموال الخاصة

C_p : الأموال الخاصة

D : الاستدانة الصافية

i : تلفة الاستدانة

IS : معدل الضريبة على أرباح الشركات

لدينا ما يلي: نحدد النتيجة الصافية بدلالة نتيجة الاستغلال:

$$R_{net} = (R_E - i \cdot D) (1 - IS)$$

وبقسمة طرفي المعادلة السابقة على الأموال الخاصة C_p نجد:

$$\begin{aligned} R_{cp} &= \frac{R_{net}}{C_p} = \frac{(R_E - i \cdot D)(1 - IS)}{C_p} \\ &= \frac{(R_E - i \cdot D)(1 - IS)}{C_p + D} \cdot \frac{C_p + D}{C_p} \\ &= \left(R_e \cdot \frac{C_p}{C_p} + R_e \cdot \frac{D}{C_p} - i \cdot \frac{D}{C_p} \right) (1 - IS) \end{aligned}$$

وبالتالي يمكن صياغة أثر الرافعة المالية رياضياً كالتالي:

$$Rcp = \left[R_e + (R_e - i) \frac{D}{C_p} \right] (1 - IS)$$

حيث :

(Re-i) : الهامش بين المردودية الاقتصادية وتكلفة الاستدانة.

$\frac{D}{C_p}$: الرافعة المالية وتقيس تركيبة الهيكل المالي.

$(Re - i) \frac{D}{C_p}$: أثر الرافعة المالية.

ثانياً: نسب النمو.

تعكس هذه النسب التطور الحاصل لعناصر القوائم المالية من سنة لأخرى، فهي مجموعة المؤشرات التي تقيس مدى نمو المؤسسة في إطار نمو الاقتصاد الوطني. (زهرة حسن العامري، علي خلف الركابي، 2007)

ولحساب معدل النمو لمتغير ما وليكن (X) يؤخذ التغير في القيمة X بين فترتين زمنية مثل قيمتين وتقسم على القيمة الأولى ل X وبافتراض أن القيمتين X_0 و X_1 فإن معدل النمو (g_x) يساوي: (محمد علي إبراهيم العامري ، 2007)

يتم حساب نسب النمو كالتالي: (هاجر عباسي، 2016-2017)

$$g_x = \frac{(x_1 - x_0)}{x_0} = \frac{\Delta x}{x_0} = \frac{x_1}{x_0} - 1$$

1- نسبة تطور رقم الأعمال:

تمثل هذه النسبة تطور رقم الأعمال خلال سنة معينة بالقياس مع سنة سابقة وتحسب

بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة تطور رقم الأعمال} = (\text{رقم الأعمال للسنة الحالية} - \text{رقم الأعمال للسنة السابقة}) / \text{رقم الأعمال للسنة السابقة}$$

2- نسبة تطور الإنتاج:

تمثل هذه النسبة تطور الإنتاج وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة تطور الإنتاج} = (\text{إنتاج السنة الحالية} - \text{إنتاج السنة السابقة}) / \text{إنتاج السنة السابقة}$$

3- نسبة تطور القيمة المضافة:

تمثل نسبة تطور نشاط المؤسسة المرتبط بالوسائل الخاصة بها المستخدمة سواء البشرية

منها أو المادية وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة تطور القيمة المضافة} = (\text{القيمة المضافة للسنة الحالية} - \text{القيمة المضافة للسنة السابقة}) / \text{القيمة المضافة للسنة السابقة}$$

4- نسبة تطور النتيجة الصافية:

تمثل نسبة تطور النتيجة الصافية التي تحققها المؤسسة وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة تطور النتيجة الصافية} = (\text{النتيجة الصافية للسنة الحالية} - \text{النتيجة الصافية للسنة السابقة}) / \text{النتيجة الصافية للسنة السابقة}$$

الجدول 5: أنواع النسب المالية

الشرح	المعادلة	النسب المالية	
تظهر هذه النسبة المدى الذي يمكن فيه تغطية الالتزامات المستحقة بواسطة الموجودات التي تتكون من النقد أو التي يمكن تحويلها إلى نقد في مواعيد تنفق مع تواريخ استحقاق هذه الالتزامات	الأصول المتداولة ----- الخصوم المتداولة	نسبة التداول	نسب السيولة
تمثل هذه % قدرة المنشأة على تسديد المطلوبات المتداولة دون اللجوء إلى بيع أي مخ سلعي	الأصول المتداولة - المخزون الخصوم المتداولة	نسبة السيولة السريعة	
تقيس هذه النسبة مقدار ما يتوفر من النقد وما في حكمه لتسديد الالتزامات المتداولة	نقدية + استثمارات في أوراق مالية الالتزامات المتداولة	نسبة النقدية	
تقيس مدى تغطية الأموال الدائمة للأصول الثابتة	الأموال الدائمة الأصول الثابتة	نسبة التمويل الدائم	نسب الهيكلية المالية
تقيس مدى اعتماد المؤسسة على تمويل الاستثمارات بواسطة أموالها الخاصة وكلما كانت هذه السنة أكبر من الواحد دل ذلك على استقلالية المؤسسة	الأموال الخاصة الأصول الثابتة	نسبة التمويل الخاص	
تقيس مدى اعتماد المؤسسة على التمويل الخ، وكلما كانت أقل كلما زادت ثقة الممولين في المؤسسة والقدرة على تسديد الديون	مجموع الديون مجموع الخصوم	نسبة التمويل الخارجي	
تقيس هذه النسبة درجة استقلالية المؤسسة عن دائنيها	الأموال الخاصة مجموع الخصوم	نسبة الاستقلالية المالية	
تعتبر هذه النسبة عن كفاءة المؤسسة في استخدام مواردها لتحقيق الأرباح	النتيجة الصافية الأصول الإجمالية	المردودية الاقتصادية	نسب المردودية
تقيس هذه النسبة الربح المتحصل عليه مقابل كل وحدة نقدية من الأموال الخاصة المستعملة	النتيجة الصافية الأموال الخاصة	المردودية المالية	

خلاصة الفصل الأول :

لقد تم التركيز في هذا الفصل على عموميات حول تقييم الأداء المالي، فقد تم التعرف على مفهوم تقييم الأداء المالي وأهميته وكذا خطواته وأهم مصادر معلومات تقييم الأداء المالي، ثم مؤشرات التوازن المالي، وركزنا على أن النسب المالية المتمثلة في نسب السيولة، نسب الهيكلية المالية، نسب المردودية ونسب النمو وكيفية حسابها، ومن خلال هذا الفصل توصلنا إلى النتائج التالية:

- عملية تقييم الأداء المالي خطوة هامة تمكننا من معرفة الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية.
 - أن مؤشرات قياس الأداء المالي عديدة ومتنوعة لذا يجب اختيار مؤشرات ونسب مالية لتقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية.
 - أن عملية تقييم الأداء المالي تتم في أربع خطوات أساسية مكتملة لبعضها البعض.
- وفي الفصل الثاني سنحاول إسقاط ما تطرقنا إليه في الجانب النظري على الدراسة التطبيقية، من أجل تحقيق النسب المالية.

الفصل الثاني: دراسة حالة الشركة الوطنية
لتوزيع الغاز والكهرباء - فرع سعيدة-

تمهيد:

بعد التطرق في الفصل السابق لأهم الأسس النظرية لموضوع الدراسة فيما يتعلق بتقييم الأداء المالي والنسب المالية، ودورها في إعطاء صورة عن الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية، ارتأينا في هذا الفصل وبالاعتماد على دراسة حالة مؤسسة من خلال جمع البيانات وتفسير النتائج، حيث اتخذنا من الشركة الوطنية لتوزيع الغاز والكهرباء ميدانا للدراسة من خلال دراسة وتحليل قوائمها المالية للفترة الممتدة بين (2019-2021)، وهذا من أجل إعطاء صورة أولية حول وضعية هذه المؤسسة ومقارنة النتائج المتحصل عليها وتقديم تفسيرات.

حيث قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى أربعة مباحث، خصص المبحث الأول لتقديم عام للمؤسسة محل الدراسة ومنهج الدراسة والأدوات المستخدمة في جمع المعلومات.

المبحث الثاني يتناول تقييم الأداء المالي بالاعتماد على مؤشرات التوازن. المبحث الثالث يعالج تقييم الأداء المالي باستخدام مؤشرات السيولة والهيكلة المالية. المبحث الرابع يعالج تقييم الأداء المالي باستخدام مؤشرات المردودية والنمو.

المبحث الأول: نشأة وتعريف مؤسسة سونلغاز:

في إطار التحولات الاقتصادية ومحاوله الجزائر الاندماج في الاقتصاد العالمي عن طريق إتباع سياسة تساعدها على تحقيق النمو، حيث أخذت سونلغاز المبادرة في مجال تحرير قطاع الطاقة من خلال وضع مجموعة من الإجراءات للتكيف مع تلك التحولات القائمة على عالمية الجودة وعالمية المنافسة... الخ، وقد عملت ومازالت تعمل سونلغاز على توسيع شبكة توزيع ونقل الغاز والكهرباء عبر كامل التراب الوطني ليصل لكل بيت .

المطلب الأول: تعريف الشركة الوطنية للكهرباء والغاز

هي شركة عمومية جزائرية ذات طابع صناعي وتجاري مجال نشاطها إنتاج و نقل الطاقة وتوزيعها، وقانونها الأساسي الجديد يسمح لها بإمكانية التدخل في قطاعات أخرى

من قطاعات الأنشطة ذات الأهمية بالنسبة إلى المؤسسة ولاسيما في ميدان تسويق الكهرباء والغاز نحو الخارج .

نشأة وتطور المؤسسة الأم سونلغاز:

أنشئت المؤسسة الوطنية للكهرباء والغاز إبان الفترة الاستعمارية وتحديدًا والتي اضطلعت بإنتاج، EGA سنة 1947 تحت تسمية كهرباء وغاز الجزائر نقل وتوزيع الكهرباء والغاز.

وغداة الاستقلال عادت ملكيتها للدولة الجزائرية التي بذلت جهودًا كبيرة في تدريب وتأهيل اليد العاملة الوطنية التي تولت مسؤولية إدارة هذه المؤسسة الحساسة.

وفي سنة 1969 تحول اسم المؤسسة (كهرباء وغاز الجزائر) EGA وذلك بهدف التحكم أفضل، SONELGAZ المؤسسة الوطنية للكهرباء والغاز بالقدرات التنظيمية و التسييرية من أجل مواكبة النمو الاقتصادي وخاصة الصناعي الذي عاشته الجزائر أثناء هذه المرحلة.

وشهدت سنة 1983 إعادة هيكلة المؤسسة، حيث انبثقت عنها خمسة فروع ومتخصصة هي:

الأشغال المتعلقة بالكهربة KAHRIF

الأشغال القاعدية والتوصيلات الكهربائية KAHRAKIB

انجاز قنوات وشبكات نقل وتوزيع الغاز KANAGAZ

الهندسة المدنية INERGA

التركيب الصناعي ETTERKIB

لصناعة العدادات و آلات القياس و المراقبة (AMC)

وفي ظل تحول الجزائر عن النهج الاشتراكي واستعدادا لدخول اقتصاد السوق، أصبحت المؤسسة الوطنية للكهرباء والغاز منذ 1991 مؤسسة ويعكس هذا التحول التركيز (EPIC)

عمومية ذات خاصية صناعية وتجارية على طابع الخدمة العمومية مع الأخذ بعين الاعتبار الطابع الاقتصادي والتجاري للمؤسسة بما يجعله نقطة تحول في تاريخ المؤسسة، كما أصبحت الفروع المتخصصة السابقة مؤسسات مستقلة بذاتها.

19 المؤرخ ب 01 جوان - وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 02

2002 تم تحويلها إلى مؤسسة ذات أسهم برأس مال اجتماعي قدره 150 مليار دينار جزائري. وفي الفترة ما بين 2004 و 2006 تم تنظيم المؤسسة على أساس مجمع أو هولدينغ حيث قسمت إلى مجموعة من الفروع تختص كل منها في مجال نشاطاتها الأساسية، هذه الفروع هي:

SPE سونلغاز لإنتاج الكهرباء

GRTE مسير شبكة نقل الكهرباء

GRTG مسير شبكة نقل الغاز

OS مسير منظومة الكهرباء

MEI صيانة التجهيزات الصناعية

TRANSMEX نقل وتوزيع التجهيزات الصناعية

- TRANSFO CENTRE صيانة وإصلاح مولدات الضغط المتوسط والمنخفض للوسط

TRANSFO OUST صيانة وإصلاح مولدات الضغط المتوسط والمنخفض للغرب

TRANSFO EST صيانة وإصلاح مولدات الضغط المتوسط والمنخفض للشرق

شركة: صيانة وخدمات السيارات MPV

SAT INFO التقنيات المعلوماتية

SPAS الوقاية والتنمية الأمنية

كما تم هيكلة وظيفة التوزيع في تلك الفترة ضمن أربعة فروع هي:

- سونلغاز للتوزيع: الجزائر العاصمة (SDA) .
- سونلغاز للتوزيع: الجهة الوسطى (SDC) .
- سونلغاز للتوزيع: الجهة الشرقية (SDE) .
- سونلغاز للتوزيع: الجهة الغربية (SDO) .

وفي الفترة ما بين 2007-2009، جاء دور مراكز الانتقاء والتكوين التابعة لسونلغاز لترقى إلى فرع هو:

- مركز البحث وتطوير الكهرباء والغاز (CREDEG)
- صندوق الخدمات الاجتماعية والثقافية (FOSC)
- معهد التكوين في الكهرباء والغاز (IFEG)
- الجزائرية لتكنولوجيا الإعلام (ELIT)
- شركة هندسة الكهرباء والغاز (CEEG)
- شركة الممتلكات العقارية للصناعات الكهربائية والغازية (SOPIEG)
- صيانة وخدمات السيارات (MPV)
- التقنيات المعلوماتية (SAT INFO)
- الوقاية والتنمية الأمنية (SPAS)
- توزيع العتاد الكهربائي والغازي (CAMEG)

الشركة المدنية لطب العمل SMT

- أ م س لصناعة العدادات و آلات القياس و المراقبة (AMC)
- مسير شبكة النقل الكهربائي (SDC)
- شركة خدمات المحولات الكهربائية (SKMK)
- شركة نزل المزارعين (HMP)

- كهرباء ترقية (SKT)
- شركة كهرباء كدية الدروش (SKD)
- شركة كهرباء البروقية (SKB)
- شركة كهرباء سكيكدة (SKS)
- الشركة الجزائرية للطاقة (AEC.)
- الشركة الجزائرية للطاقة والاتصالات (AETC.)
- الطاقة الجديدة الجزائر (NEAL).
- شركة الخدمات الهندسية الجزائرية (ALGESCO.)
- الشركة الجزائرية الفرنسية للهندسة والإنجاز (SAFIR).
- شركة كهرباء حجرة النوس (SKH.)

المطلب الثاني: أهداف (SPA) SONELGAZ

إن شركة SONELGAZ ولتحقيق أهدافها فان لها 7 مهام رئيسية:

- الإنتاج، النقل، التوزيع والمتاجرة في الكهرباء سواء في الجزائر أو نحو الخارج .
- نقل الغاز لتلبية حاجيات السوق الوطني.
- التوزيع والمتاجرة بالغاز بواسطة القنوات سواء داخل أو خارج الجزائر.
- تطوير وتزويد كل ما يخص في ميدان الخدمات الطاقوية.
- دراسة وترقية وإعطاء قيمة لكل أشكال ومصادر الطاقة .
- التطوير بواسطة استعمال كل الموارد والنشاطات التي لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة مع صناعة الغاز والكهرباء وكل النشاطات التي يمكن أن تولد فائدة للمؤسسة.
- تطوير كل أشكال النشاطات المتصلة بالشركات الجزائرية أو الأجنبية في الجزائر أو خارجها.

أهمية سونلغاز:

تعتبر سونلغاز من أهم المؤسسات الوطنية قياسا للقطاع الذي تعمل فيه حيث يمس نشاطها أغلب السكان ويغطي معظم التراب الوطني كما تأتي في المرتبة الثالثة بعد سونطراك ونفطال. لقد لعبت "سونلغاز" على الدوام دورا راجحا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية فمساهمتها في تجسيد السياسة الطاقوية الوطنية ترقى إلى مستوى برامج التنمية الهامة في مجال الإنارة الريفية والتوزيع العمومي للغاز، التي سمحت برفع التغطية من حيث إيصال الكهرباء إلى أكثر من 97%، ونسبة توغل الغاز إلى ما يفوق 37%. وتطمح "سونلغاز" أن تغدو مؤسسة تنافسية، تقوى على مواجهة منافسيها، وأن تكون من بين أفضل المتعاملين الخمسة التابعين للقطاع في حوض البحر الأبيض المتوسط.

المطلب الثالث: تقديم شركة توزيع الكهرباء والغاز سعيدة وهيكلها التنظيمي

تعتبر المديرية الجهوية سعيدة صورة مصغرة للمديرية العامة للغرب وهران لأنها تقوم ببعض مهام المديرية العامة في نطاق ومجال أصغر وبصلاحيات أقل، وهذا حسب الشروط الموكلة إليها، والمتمثلة في أعمال بيع وتوزيع الطاقة (كهرباء وغاز) واستغلال الشبكات وتسييرها طبقا لبرامج وخطط مستقبلية على مختلف المستويات (لدى القريب أو البعيد).

بطاقة تعريف المؤسسة

SONALGAZ	المؤسسة
05 نهج أحمد مدغري بسعيدة	المقر الاجتماعي
1974 (المؤسسة الأم)	تاريخ الإنشاء
KDA 25000	رأس المال الاجتماعي
توزيع الكهرباء والغاز	مجال النشاط

مهام المديرية:

- إن سونلغاز توزيع تغطي 20 ولاية من الغرب ومن الجنوب الغربي للبلد وكل ولاية توزيع يوجد مديرية جهوية للتوزيع.
- ولقد قمنا نحن بانجاز دراستنا على مستوى المديرية الجهوية بسعيدة والتي يوكل لها مهمة
- استغلال, صيانة و تطوير الشبكات التوزيع الكهرباء و الغاز .
- ضمان أحسن نوعية للخدمات المقدمة للزبون و ذلك بأقل تكلفة .
- إنشاء برنامج استثمار للأشغال و الصيانة .
- استخلاص هامش و نتيجة استغلال

المطلب الرابع: الهيكل التنظيمي لشركة توزيع الكهرباء والغاز سعيدة

مدير التوزيع



مهامه:

1- مدير التوزيع: يعتبر المسئول الأول على جميع العمليات المتعلقة بتسيير وتنظيم المركز حيث يقوم بالسهر على المتابعة والإشراف والتنسيق بين جميع الهياكل التابعة للمركز.

2- أمانة المدير (السكرتارية):

كما يدل عليها اسمها فهي تمثل مصدر جد مهم من أجل مساعدة المدير على إدارة جيدة لأعماله .

وهي تتكلف بالمهام التالية:

- المراسلات والبريد (الموارد والمصالح)

-تنظيم الملفات والوثائق واستقبال الزبائن

-تسجيل المكالمات الهاتفية وضبط المواعيد للمدير

-طباعة الرسائل والوثائق السرية وهي مكلفة بمختلف أعمال الرقمية وكتابة البرقيات.

3- **المكلف بالأمن الداخلي:** وهو مكلف بالأمن الداخلي دوره هو التقليل من الحوادث وحفظ

الأمن سواء الأمن الداخلي أو الخارجي

4- **مصلحة الشؤون القانونية:** وهو الممثل الوحيد والقانوني من أجل الدفاع عن المؤسسة أمام

القضاء حول مختلف المنازعات القضائية التي يمكن أن يواجهوها.

5- **المكلف بالأمن الصناعي:** بمساعدته فانه يضمن للعمال ظنه المسبق حول حوادث العمل

وتحسيسه الدائم والمستمر حول مخاطر الغاز والكهرباء: القيام ببرمجة الزيارات وتحضير

الاجتماعات لمركز الوقاية والأمن والعمل على جلب الوسائل الأمنية الحديثة؛ وحرص تحسيسية

للإعلام والتوعية الخاصة بالعمال حول احترام قواعد الأمن.

6- **قسم المالية والمحاسبة:** ويعتبر المحور الأساسي للمركز لما يقوم به من تسيير شامل لبرامج

الأشغال السنوية للمركز وإعداد الميزانية السنوية العامة، والموازنات التقديرية، وهو مكلف بتقديم

الحصيلة النهائية ومتابعة المتعاملين الخواص في إطار الأشغال الموكلة إليهم.

7- **المكلفة بالاتصالات:** ويقوم المكلف بالاتصالات بتنظيم المعلومات الموجهة إلى العملاء و المشاركة مع المديرية التوزيع في تنشيط المبيعات و اقتراح برامج الإشهار و الإعلام كما يعمل على توطيد العلاقات بين التلفزيون ز الصحافة المكتوبة والإذاعة.

8- **قسم استغلال الكهرباء:** ويقوم بالاستغلال الشبكات وتسيير الأعمال وتسيير المحولات الكهربائية وتطوير وصيانة شبكات الطاقة الكهربائية.

9- **قسم استغلال الغاز:** ويهتم باستغلال شبكات الغاز وتسيير الأشغال وتطوير و صيانة الشبكات.

10- **قسم الإدارة والصفقات:** يعتبر هذا القسم من الأقسام المحورية في مديرية توزيع الكهرباء والغاز، إذ يعد همزة وصل ما بين الأقسام الأخرى إذ يعمل على متابعة المؤسسة المناولة منذ اقتناءها لدفتر الشروط إلى غاية إتمام المهام وإيصال الخدمة للزبون.

11- **قسم الموارد البشرية:** يقوم هذا القسم بدفع مستحقات العمال الاجتماعية ووضع التقديرات الخاصة التي تهتم بتسيير شؤون الموظفين وكل ما يتعلق بحياتهم المهنية منذ توظيفهم داخل المركز بما في ذلك من تدريب، أجور، ترقية، تقاعد، طلب عمل (توظيف)... الخ، فيتم تكوين بطاقة العامل والتي تحتوي على كل ما يخص العامل إلى غاية خروجه من المؤسسة.

12- **خلية المراقبة والتفتيش:** حيث يقوم هذا القسم بمراقبة والسهرة على تطبيق الإجراءات القانونية لدى جميع الأقسام.

13- قسم الدراسات التقنية الأشغال:

تتكفل هذه المصلحة بالدراسة الميدانية لكافة الأشغال المتعلقة بعملية توصيل الكهرباء أو الغاز للزبون من حيث الكمية والتكلفة وتحديد المسافة بين الزبون والشبكة، فتحرر بذلك مخطط دراسة PLAN D'ETUDE والذي يشمل كل ما يتعلق بالدراسة التي قامت بها. وبالدراسات المطلوبة قبل القيام بأي تغييرات في شبكة الكهرباء والغاز.

14 -قسم استغلال نظام المعلوماتية: ويقوم ويهتم بشؤون الحسابات الآلية من صيانة وبرمجة ومعالجة النصوص الخاصة بالعدادات المتعلقة بالكهرباء والغاز وإدخال المعلوماتية على أعمال المديرية وضمان العمل الجيد لكل الحواسيب و وسائل العمل في المديرية.

15-مصلحة الوسائل العامة: وهو القسم الخاص بتمويل كل الفروع الأخرى بالتجهيزات والوسائل المختلفة التي تدخل في عملية الاستغلال. بتوفير المكاتب؛ السيارات التي تستعمل لمختلف التنقلات التي يحتاجها العمال؛ معدات العمل؛ أجهزة الإعلام للعمل بشكل ملائم.

16-قسم العلاقات التجارية: هذا الفرع هو الخط الأول و الأكثر ديناميكية داخل المؤسسة و الذي يستقبل زبائن أكثر و يقدم خدمات أكثر في مجال الصيانة ,الوصل ,و المكلفة أيضا
ب:

-إعداد الفواتير من أجل الزبائن والمشاركين في شبكات الغاز و الكهرباء .

-إحصاء المبيعات وإعداد التقارير حول تطور عدد المشتركين .

-وصل المشتركين الجدد .

17-مصلحة التخطيط الكهرباء والغاز: يقوم هذا قسم بالتخطيطات اللازمة لشبكات الكهرباء والغاز سواء كانت مبرمجة او تلقائية

المبحث الثاني: التعريف بقسم المالية والمحاسبة وهيكلها التنظيمي

يعتبر القسم المحاسبي والمالي أساس المؤسسة ويسهر على استعمال أفضل التقنيات لمتابعة النشاطات في المؤسسة ويسجل كل الكتابات المحاسبة انطلاقا من التقدم النقدي للتحركات المالية وهذه المعلومات تسمح بتقدير إنجازات المؤسسة .

ويتكون من ثلاث مصالح كما هو مبين في الهيكل التنظيمي للمؤسسة وهي:

1- مصلحة المالية

2-مصلحة الاستغلال

3-مصلحة الميزانية ومراقبة التسيير

المطلب الأول: الهيكل التنظيمي لقسم المحاسبة والمالية

المطلب الثاني: مصلحة المالية

حيث تقوم هذه المصلحة بعدة عمليات وضع برامج التمويل والموازنات والمخططات المالية التي يتم تغطية المشاريع ماليا بناءا عليها وتتمثل كذلك في تسديد الفواتير والتي بدورها تنقسم إلى فواتير الاستثمار وفواتير الاستغلال بالإضافة إلى تسديد مستحقات الضمان الاجتماعي كما تقوم أيضا بمتابعة كل المدخولات البنكية وتقوم أيضا بما يسمى بعملية المقاربة البنكية فيما يخص كل حركات الأموال الخاصة بالشركة وتقوم أيضا بمراقبة القواعد المالية زد على ذلك رعاية التعهدات المالية للمؤسسة والمراقبة المستمرة لصندوق المؤسسة .

وهي بذاتها تنقسم إلى ثلاثة حظائر:

1-الخزينة المالية:

ويضم المكلف بالدراسات و2 من محاسبين يتابعون التدفقات المالية من عمليات الحسابات البنكية والحسابات الجارية البريدية وتقوم بجميع الوثائق التي ترسل من صناديق الوكالات ومراقبتها.

2-قسم الالتزامات أو التعهدات:

وهي تضم المكلف بالدراسات و عون تسيير رئيسي (AGP) تقني سامي مهمتها الاحتفاظ بشهادات الضمانات المالية للمؤسسات المتعامل معها و القيام بتحريرها بعد التأكد من قيام المؤسسة بالأعمال على النحو الصحيح ووضع ملحق مالي يومي، شهري، سداسي و سنوي.

3-خزينة المتعاملين:

تضم المكلف بالدراسات وثلاثة محاسبين مهمتها الأساسية (الأمر بالدفع) أي دفع مستحقات المتعاملين والموردين والعمليات الجبائية وكل الأعمال التي تتطلبها عمليات الاستغلال.

المطلب الثاني: مصلحة الاستغلال

تضم هذه المصلحة حظيرتين:

1- قسم المحاسبة و الاستغلال: تتكون من مكلف بالدراسات و ثلاثة محاسبين تقوم بتقييد كل العمليات التي تقوم بها المؤسسة في اليومية إضافة إلى مراقبة و تفحص الوثائق المحاسبية ومهمة كل واحد منهم مراقبة في كل ما يخص المداخيل و النفقات (فاتورات , كشف الرواتب و الأجور, صندوق الزبائن) ثم تقييدها محاسبيا و آخر كل شهر يقومون بمقارنة واثبات كل حساب و من جهة أخرى و عملية الجرد الخاصة بالمخزون و الاستثمارات و كذا كشف الزبائن

2- قسم ما بين الوحدات: وتضم هي الأخرى المكلف بالدراسات الجبائية أو مكلف بالضرائب و محاسب يهتم بالعمليات الداخلية للمؤسسة عمليات الربط بين الوحدات و التصريح الضريبي و التصريحات الخاصة بصناديق الضمان الاجتماعي

المطلب الثالث: مصلحة الميزانية ومراقبة التسيير

ويتلخص دور هذه المصلحة في إعداد الميزانية لكل سنة وتقوم بمتابعة برنامج الاستثمار كل شهر تنفيذ العمليات المحاسبية للمخطط العام وتحليل المختلف مراكز المنطقة وتسيير خزينة المنطقة (المديرية أو العملية المتعلقة بها).

وتقوم مصلحة مديرية المحاسبة والمالية بصفة عامة على ما يلي :

- إجراء التسويات للحسابات المصرفية ومكاتب البريد.
- تأكد من مراجعة الحسابات والرقابة والعمليات المحاسبية.
- حساب النتائج المحاسبية للمديرية.

وتتمثل في :

- 1 - تحضير الميزانية التقديرية سنوية معلنة وجمع المعلومات من الأقسام (قسم الوسائل العامة - العلاقات التجارية - قسم الكهرباء و الغاز).
- 2-مراجعة الميزانية و التي يكون موعدها في نصف السنة (شهر جوان) و ذلك لمراجعة أسعار المشاريع المبرجة في السنة الجارية وإضافة مشاريع لم تكن مبرجة من قبل أي استعجالية.

3-التسيير المالي للأغلفة المالية المقدمة من طرف المديرية العامة وذلك عن طريق جداول تبين المبلغ الإجمالي والمبلغ الباقي من كل غلاف مالي (التأشير المحاسبية) *visa comptable*.

4-لوحة القيادة وهي عبارة عن جداول تبين جميع الأعمال المنجزة من قبل جميع الأقسام يتم إرسالها إلى المديرية العامة. تقوم مصلحة الميزانية و المراقبة التسيير بالتأشير على المبالغ لجميع المشاريع التي تريد المؤسسة إنجازها و بدون تأشير هذه المصلحة لا يمكن للمحاسب دراسة الفاتورة و حسابها (*comptabilisé*) و بالتالي يتم إرجاعها إلى مصلحة التسيير (*gestionnaire*) و هذا كله يساوي تامين مراقبة مشددة لتسيير الميزانية و متابعة اتفاقيات المؤسسة على إنجاز الأشغال و النفقات المخصصة للغلاف المالي.

المبحث الثالث: دراسة الوضعية المالية للمؤسسة للشركة

المطلب الأول: الميزانية المالية انطلاقا من المحاسبة (2019-2021)

الجدول 6 : ميزانية جانب الأصول *bilan actif*

2021	2020	2019	الأموال
10 705 316.22	10 705 316.22	10 705 316.22	-أراضي
5 942 306.12	6 282 343.64	6 622 381.15	-عمليات ترميم وتهيئة أراضي
23 687 514.59	25 147 322.73	26 607 130.87	-بناءات
8 836 389 852.81	7 836 128 989.06	6 630 046 491.50	-منشأة و وحدات وأدوات.
539 956 157.04	448 790 601.22	422 060 101.01	-منشأة أخرى
2 581 446 341.67	2 283 923 786.22	492 308 163.09	-منشأة الجاري إنجازها

الفصل الثاني: دراسة حالة الشركة الوطنية لتوزيع الغاز والكهرباء - فرع سعيدة-

12 001 464 014.43	10 614 982 191.24	9 593 020 720.26	أصول غير جارية
52 463 449.37	54 915 155.98	624 564.85	الأصول الجارية
6 617 729 202.19	6 072 741 929.60	4 927 747 247.53	المخزونات قيد الصنع
26 197 676.99	26 095 460.75	32 078 761.63	الزبائن
213 439 861.23	245 348 759	213 996 734.49	مدينون آخرون
256 868 891.00	366 278 550.96	108 729 467.47	ضرائب
			الأصول
7 166 699 080.78	6 765 379 856.45	5 283 176 775.97	مج الأصول الجارية
19 168 163 095.21	17 380 362 047.69	14 876 197 496.19	مج الأصول الجارية

المصدر: من إعداد الطالب باعتماد على وثائق المؤسسة.

الجدول 7: ميزانية جانب الخصوم: *bilan passif*

2021	2020	مبالغ 2019	الخصوم
137 937 975.48	137 937 975.48	137 937 975.28	رؤوس أموال خاصة:
-	-	2 118 092.21	فارق التقييم.
-	-640723824.72	-	رؤوس أموال أخرى خاصة.
7 298 670 078.02	6 866 452 169.81	5 046 966 715.78	نتيجة صافية.
			حسابات.
7 436 608 053.50	6 363 666 320.57	5 187 022 783.47	مج رؤوس الأموال الخاصة.
2 015 479 007.91	1 857 056 361.17	1 814 572 193.07	مج الخصوم الغير جارية

الفصل الثاني: دراسة حالة الشركة الوطنية لتوزيع الغاز والكهرباء - فرع سعيدة-

133 897 711.031	1 030 388 885.30	966 763 040.73	الخصوم غير جارية
92 866 758.00	96 281 036.10	34 785 849.53	موردون وحسابات بهم
8 889 311 564.77	7 906 710 161.246	6 873 053 629.43	الضرائب
-	126 259 283.31	-	ديون أخرى
			خزينة خصوم
9 716 076 033.8	9 159 639 365.95	7 874 602 519.69	مج خصوم الجارية
19 168 163 095.21	17 380 362 047.69	14 876 197 496.23	مج العام للخصوم

الجدول 8: حساب النتائج

2021	2020	2019	البيان
2 549 844 562.91	280 570 869.07	26 844 099 418	رقم الأعمال
-	-	-	تغير في المخزون
-	-	-	إنتاج مثبت
-	-	-	إعانات استغلال
2 549 844 562.91	2 805 708 696.07	2 680 440 994.18	1- إنتاج فترة
-19 753 552.18	-31 177 048.14	-34 108 001.14	مشتريات مستهلكة
-134 223 407.87	-274 724 452.21	-252 030 215.49	خدمات خارجية واستهلاكات أخرى
-516 384 799.80	-778 243 071.24	-766 815 368.04	2- استهلاك فترة
759 493 375.21	490 353 976.90	315 280 763.36	3- قيمة مضافة للاستهلاك
-667 756 691.99	-632 935 995.71	-544 418 130.33	أعباء المستخدمين
-602 482.22	-52 939 580.26	-69 960 515.82	ضرائب ورسوم محفوظة

الفصل الثاني: دراسة حالة الشركة الوطنية لتوزيع الغاز والكهرباء - فرع سعيدة-

-91 134 201	-195 521 599.07	-299 097 882.79	4- إجمالي فائض استغلال
11 889 938.2	121 226 270.06	168 701 662.75	منتجات عملياتية أخرى
-9 533 378.93	7 877 950.87	-26 775 197.46	الأعباء العملياتية الأخرى
-	724 816 807.32	-456 065 056.07	مخصصات الإهلاك و مؤونات
-	166 266 262.48	44 355 903.39	استرجاع عن خسائر قيمة
93 490 760.27	-640 723 824.72	-568 880 574.18	5- النتيجة العملياتية
18 044.14	0	0	نواتج مالية
1844	0	-4	اعباء مالية
	0	-4	النتيجة المالية
93 492 604.41	-640 723 824.72	-586 882 574.18	6- النتيجة العادية قبل الضرائب
-	-	-	الضرائب واجب دفعها النتائج العادية
-	-	-	الضرائب المؤجلة على نتائج العادية
-	-	-	أرباح موزعة على أعمال
2 561 736 345.25	3 093 201 228.61	2 893 498 560.32	7- النتيجة الصافية للنشاطات عادية
-2 468 243 740.84	-3 733 925 053.33	-3 462 379 134.50	مج أعباء النشاطات العادية
53 492 604.41	-640 723 824.52	-568 880 574.18	8- النتيجة الصافية للنشاطات عادية
-	-	13 872 380.65	النتيجة غير العادية
93 492 604.41	640 723 824.72	-582 752 954.83	9- النتيجة الصافية

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

التعليق:

حققت المؤسسة محل الدراسة خلال 2019 قيمة مضافة قدرت ب: 315280368.04 دج أما العام 2020 قدرت القيمة المضافة ب 490353976.9 دج ونلاحظ زيادة بين 2019 و 2020 قدرت ب 4588259213.54 دج وهذا يدل نمو المؤسسة وترجع هذه الزيادة الى ارتفاع إنتاج فترة المقدر ب 186500917.24 دج ومن خلال المعطيات نلاحظ أن المؤسسة كفو في مجال الإنتاج حققت زيادة في الإنتاج تعدت الزيادة في الاستهلاك.

-أما في سنة 2021 كانت القيمة المضافة 759493375.21 دج المقارنة مع سنة 2020 هناك زيادة واضحة قدرت ب 269139398.31 دج كما أن الإنتاج ساهم في هذه الزيادة ب 7281126.87 دج وعادت بأثر إيجابي.

إجمالي فائض الاستغلال المحقق خلال سنة 2019 هو 299097882.79 دج وفي سنة 2020 195521599.07 دج نلاحظ زيادة في إجمالي فائض الاستغلال ب 103576283.72 دج.

أما سنة 2021 فقد حققت مؤسسة ارتفاع في إجمالي فائض استغلال حيث قدر ب 91134201.05 دج وذلك بسبب انخفاض الضرائب قدرت ب 52337098.04 دج

-النتيجة العملية المحققة خلال سنة 2019 هي 568880570.18- كما أن في سنة 2020 ارتفعت خسارة الى 640723824.72- وذلك بسبب أعباء العملية ومخصصات اهتلاكات وفي سنة 2021 ارتفعت فأصبحت من سالب الى الموجب حيث أصبحت 93490760.27 دج ويعود هذا الارتفاع الى انعدام الأعباء.

النتيجة المالية خلال سنة 2019 هي 4.00- فهي سالبة وذلك يدل على ضعف على ضعف نواتجها المالية مقارنة بأعبائها المالية، أما في سنة 2020 انعدمت نتيجة المالية حيث أصبحت

0 وهذا يدل على أن المؤسسة تخلصت من أعبائها ورجع بأثر إيجابي على سنة 2021 حيث حققت مؤسسة نتيجة 1844.15 دج.

-النتيجة العادية قبل الضرائب لسنة 2019 هي 568880574.18- دج أما سنة 2020 فهي 640723824.72- دج حيث نلاحظ زيادة الخسارة وهذا يدل على أن المؤسسة لم تتخلص من أعبائها و في سنة 2021 حققت المؤسسة قفزة نوعية ب 93492604.27 دج وهذا تراجع يعود اساسا الى نتيجة العمليات.

حققت المؤسسة الوطنية لتوزيع الغاز و الكهرباء في سنة 2019 نتيجة صافية قدرت ب 582732952.83- دج وفي سنة 2020 / 640723824.72- دج اما في سنة 2021 ارتفعت النتيجة المالية الى 93492604.41 دج وهذا راجع الى ارتفاع النتيجة العادية قبل الضرائب.

المطلب الثاني: حساب مؤشرات التوازن المالي

1) حساب راس المال العامل:

تكمن أهمية راس المال العامل في معرفة ما إذا كانت المؤسسة تحقق التوازن المالي في المدى الطويل ام لا تحققه ويحسب وفق العلاقة التالية:

$$\text{الأصول الدائمة} - \text{الأصول الغير جارية} = \text{FR}$$

$$\text{رؤوس أموال خاصة} + \text{الخصوم الغير جارية} - \text{الأصول الغير جارية} = \text{FR}$$

الجدول 9: تطور رأس المال FR

2021	2020	2019	البيان
7 436 608 053.5	6 363 666 320.57	5 187 022 783.47	رؤوس أموال خاصة
2 015 479 007.91	1 857 056 361.17	1 814 572 193.07	+خصوم غير جارية
12 001 464 014.43	10 614 982 191.24	9 593 020 720.26	-الأصول الغير جارية
-2 549 376 953.02	-2 394 259 509.5	-2 591 425 743.72	FR رأس المال العامل

المصدر من إعداد الطالب بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

شكل 4: تطور رأس المال العامل FR خلال الفترة ما بين 2019-2021



التعليق على النتائج :

نلاحظ من خلال الجدول ان المؤسسة حققت رأس المال عامل سالب خلال السنوات الدراسة حيث قدر رأس المال العامل -2591425743.72 دج و قلت الخسارة خلال سنة 2020

و حققت نتيجة 2394259509.5- دج وفي سنة 2021 ازدادت خسارة مؤسسة بالمقارنة بالسنة 2020 حيث اصبحت 2549376953.02- دج.

التفسير :

بما ان المؤسسة حققت راس مال عامل سالب خلال السنوات الثلاث هذا يدل على ان الاصول الدائمة لم تغطي الاصول الغير جارية هذا من جهة و من جهة اخرى يمكن القول ان المؤسسة خلال سنوات الدراسة (2019-2021) لم تحقق توازنا ماليا على المدى الطويل ، لم تستطيع تمويل جميع استثماراتها بواسطة مواردها المالية الدائمة كما انها لم تتمكن من تغطية احتياجاتها و بالتالي ان المؤسسة تعاني من عدم توازن مالي واضح .

ثانيا حساب الاحتياج راس المال العامل : BFR

الاحتياج راس المال العامل اهمية كبيرة بالنسبة للمؤسسة اذ انه يحدد مواطن العجز لديها كما انه يؤثر على تطور النتائج و يحسب كما يلي :

$$BFR = (\text{مج الاصول الجارية} - \text{الاموال الخزينة}) - (\text{مج الخصوم} - \text{خزينة الخصوم})$$

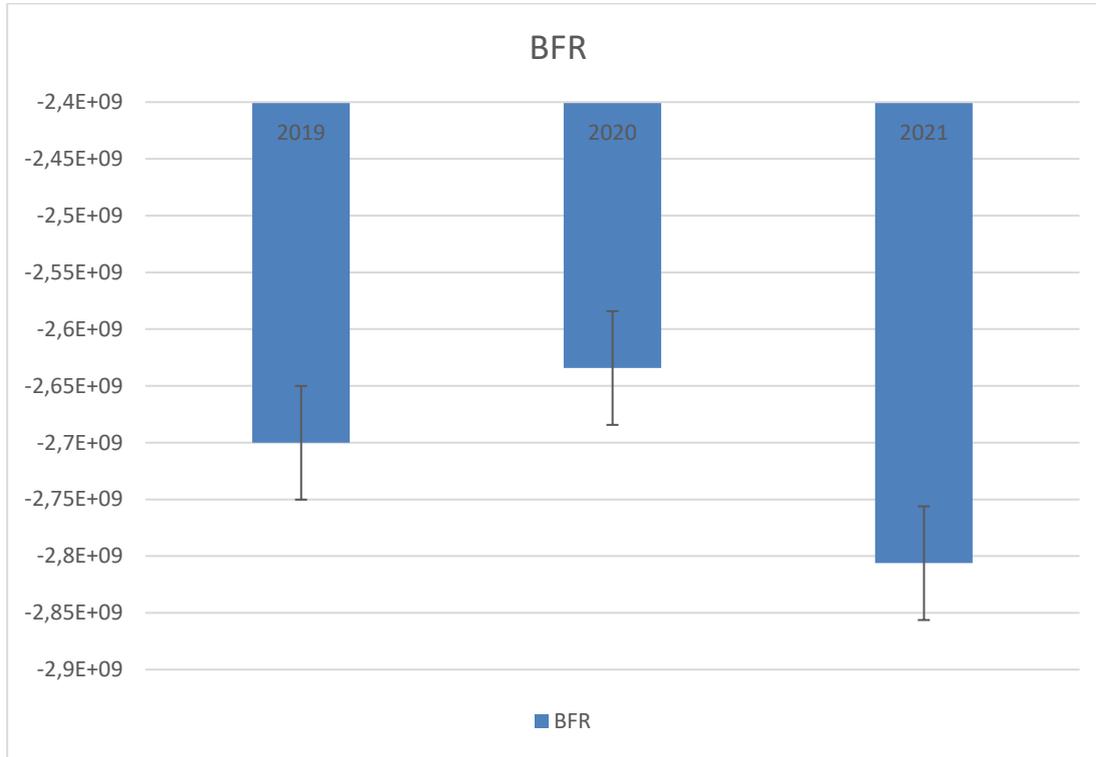
الجدول 10: تطور احتياج لراس المال العامل BFR

البيان	2019	2020	2021
مج الاصول الجارية	5 283 176 775.97	6 765 379 856.45	7 166 699 080.78
اموال الخزينة (خزينة اصول)	108 729 467.47	366 278 550.96	256 868 891
مج اصول الجارية-خزينة اصول	5 174 447 308.5	6 399 101 305.49	6 909 830 189.78
مج الخصوم الجارية	7 874 602 519.69	9 159 639 365.95	9 716 076 033.8
خزينة الخصوم	00	126 259 283.31	00

9 716 076 033.8	9 033 380 082.64	7 874 602 519.69	مج الخصوم الجارية - خزينة الخصوم
-2 806 245 844.02	-2 634 278 777.15	-2 700 155 211.19	BFR (2) - (1)

المصدر من اعداد الطالب بالاعتماد على الميزانيات المالية

الشكل 5: تطور احتياج رأس المال العامل BFR



التعليق على النتائج :

من خلال الجدول نلاحظ ان الاحتياج راس المال العامل سالب خلال سنوات (2019-2021) في هذه الحالة تكون الموارد اكبر من الاحتياجات ، و هذا يعني ان المؤسسة قد غطت احتياجات دورتها و لا تحتاج الى موارد اخرى اي ان حالة مؤسسة جيدة و الفائض المحقق يمكن استغلاله لزيادة المدة الممنوحة للعملاء و بالتالي زيادة مهمة لشركة و كسب العملاء .

ثالثا : حساب TR

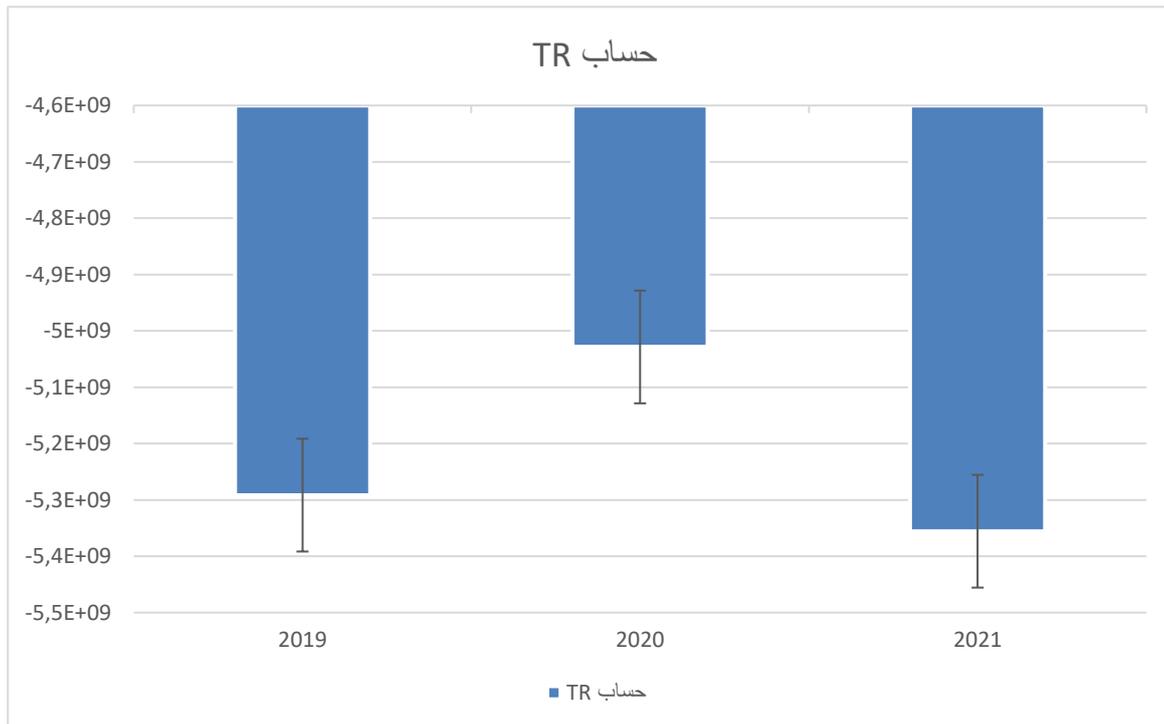
الخزينة هي مجموعة الاموال التي يمكن للمؤسسة ان تتصرف فيها خلال دورة الاستغلال ، و هي القيم السائلة التي تبقى فعلا في تصرف المؤسسة بعد طرح احتياجات راس المال العامل من راس المال العامل .

جدول 11: $BFR - FR + TR$

البيان	2019	2020	2021
FR	-2591425743.72	-2394259509.5	-2549376953.02
BFR	-2700155211.16	-2634278777.15	-2806245844.02
TR2- = TR1	-5291586954.91	-5028538286.65	-5355622797.04

المصدر من اعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (8) و الجدول رقم (9)

الشكل 6: $BFR - FR + TR$



التعليق على النتائج :

من خلال الجدول نلاحظ ان المؤسسة حققت خزينة سالبة خلال السنوات (2019-2020) حيث قدرت ب 5291586954.91- و سنة 2020 انخفضت الخسارة ب 263048668.26 دج لتصبح 5028538286.65- دج وفي سنة 2021 لم تواصل المؤسسة ارقامها الايجابية حيث حققت رقم سالب اكبر من السنة السابقة لتصل الى 5355622797.04- .

التفسير :

يعود سبب انخفاض الخزينة الى وجود علاقة طردية مع راس المال العامل FR و الخزينة TR و بالتالي نفسر حالة الخزينة سالبة من خلال السنوات الثلاثة بان المؤسسة لم تستطع تغطية الاحتياج في راس المال العامل .

المبحث الرابع : تقييم الأداء المالي عن طريق نسب السيولة والهيكلة المالية

تقييم الاداء من طريق مؤشرات السيولة و المالية مثل ما سبق و تطرقنا في المبحث السابق الى مؤشرات التوازن المالي لتقييم الاداء المالي للمؤسسة فاننا سوف نتطرق في هذا المبحث الى مجموعة من النسب التي تستطيع المؤسسة بواسطتها تقييم ادائها المالي و هي نسب السيولة .

المطلب الاول : تقييم الاداء المالي باستخدام نسب السيولة

تعتبر نسب السيولة واحدة من اهم النسب التي يهتم بها المحلل المالي فتقييم السيولة يساعد على تجنب حالة الخطر المالي و يزيد من ثقة الدائنين اتجاهها :

الجدول 12 : نسبة التداول

2021	2020	2019	البيان
12 001 464 014.43	10 614 982 191.24	5 283 176 775.97	الاصول المتداولة
9716076033.8	9159639365.95	7 874 602 519.69	الخصوم المتداولة
1.23	1.15	0.67	نسبة التداول (2)/(1)

المصدر من اعداد الطالب بالاعتماد على جدول (5) و الجدول (6)

التعليق :

من خلال الجدول نجد ان نسبة التداول خلال سنة 2019 اقل من 1 بحيث كانت 0.67 و في سنة 2020 ارتفعت لتصبح 1.15 و سنة 2021 بلغت 1.23 وهي نسبة اكبر من سابقتها ذلك يعني ان المؤسسة تستطيع تسديد ديونها من جهة و الحصول على القروض جديدة من جهة اخرى و يمكن القول ان المؤسسة استطاعت مواجهة التزاماتها في مواعيد استحقاقها وهذا بفضل السيولة التي تمتلكها .

الجدول 13 حساب نسبة السيولة السريعة .

2021	2020	2019	البيان
7 166 699 080.78	6 765 379 856.45	5 283 176 775.97	الاصول المتداولة
52 463 449.37	54 915 155.98	624 564.85	المخزونات
7 114 235 631.41	6 710 464 700.47	5 282 552 211.12	اصول متداولة - مخزونات

9 716 076 033.8	9 159 639 365.95	7 874 602 519.69	خصوم متداولة
0.73	0.73	0.67	ح ن السيولة

من خلال الجدول نلاحظ ان نسبة سيولة خلال السنوات الثلاثة (2019-2020-2021) اقل من 1 وهذا يعني ان المؤسسة غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها دون اللجوء الى استخدام عنصر الاصول المتداولة الاقل سيولة كالمخزون .

المطلب الثاني : تقييم الاداء المالي باستخدام نسب الهيكلة المالية :

(1) نسبة التمويل الدائم :

يدل هذا المؤشر علة نسبة تغطية المالية للاصول الثابتة بواسطة الاموال الدائمة ويمكن حسابه من خلال الجدول التالي :

الجدول 14 : حساب نسبة التمويل الدائم :

البيان	2019	2020	2021
الاموال الدائمة	7 001 594 976.54	8 220 722 681.74	9 452 087 061.41
الاصول الثابتة	9 593 020 720.26	10 614 982 191.24	12 001 464 014.43
نسبة التمويل الدائم	0.72	0.77	0.78

المصدر : من اعداد الطالب بالاعتماد على جدول الميزانية .

التعليق :

نلاحظ من خلال الجدول ان نسبة التمويل الدائم خلال سنوات 2019-2020-2021 اقل من الواحد وهذا يعني ان المؤسسة لم تتمكن من تغطية اصولها الثابتة بواسطة اصولها الدائمة

2-نسبة التمويل الخاص :

تدل هذه النسبة على مدى قدرت المؤسسة في الاعتماد على الاموال الخاصة في تمويل الاستثمارات و يمكن حسابها من خلال الجدول :

الجدول 15 حساب نسبة التمويل الخاص

2021	2020	2019	البيان
7 436 608 053.5	6 363 666 320.57	5 187 022 783.47	الاموال الخاصة
12 001 464 014.43	10 614 982 191.24	9 593 020 720.26	الاموال الثابتة
0.61	0.59	0.54	نسبة التمويل خاص

المصدر من اعداد الطالب بالاعتماد على جدول الميزانية (6) و (7)

نلاحظ ان نسبة التمويل الخاص للمؤسسة الوطنية لتوزيع الغاز و الكهرباء خلال سنة 2019 هي 0.54 و خلال السنة الموالية 2020 حققت نسبة 0.59 اما في السنة 2021 ارتفعت النسبة الى 0.61 .

3-نسبة التمويل الخارجي :

2021	2020	2019	البيان
11 731 555 041.71	11 016 695 721.12	9 689 174 712.76	مح الديون
19 168 163 095.21	17 380 362 047.69	14 876 197 496.23	مح الاصول
0.612	0.633	0.651	نسبة التمويل الخارجي

المصدر من اعداد الطالب بالاعتماد على جدول الميزانية (6) و (7) .

التعليق : نلاحظ من خلال حساب نسبة التمويل الخارجي في انخفاض مستمر خلال فترة (2019) الى (2021) و يشير الى انخفاض المخاطر التي تتعرض لها المؤسسة فمن المحتمل ان لا نواجه اي صعوبات في تسديدا لقيمة الديون و بالتالي يمكن القول بان المؤسسة محل الدراسة فرصة في الحصول على قروض جديدة .

حساب نسبة استقلالية :

تشير هذه النسبة الى وزن الديون داخل الهيكل المالي للمؤسسة و تحسب كالتالي :

الجدول 16 حساب نسبة استقلالية المالية .

البيان	2019	2020	2021
الاصول الخاصة	518 022 783.47	6363666320.57	7 436 608 053.5
مجح الديون	9 689 174 712.76	11 016 695 721.12	11 731 555 041.71
نسبة الاستقلالية	0.53	0.57	0.63

المصدر : من اعداد الطالب باعتماد على ميزانيات المؤسسة .

نلاحظ من خلال النتائج المحققة في نسبة استقلالية المالية لم تتجاوز 0.63 كأعلى نسبة محققة في سنوات الثلاثة الاخيرة و هي نسبة قليلة و هذا يعني ان المؤسسة لا تتمتع باستقلالية مالية وهذا يدل على كثرة ديون المؤسسة ، و بذلك نقول ليس للمؤسسة حق في الاقتراض .

المبحث الخامس : تقييم الاداء المالي باستخدام نسب المردودية .

في هذا المطلب سنحاول تقييم الاداء المالي للمؤسسة الوطنية لتوزيع الغاز و الكهرباء سعيدة عن طريق نسب المردودية .

المطلب الاول : تقييم الاداء المالي باستخدام نسب المردودية .

تعتبر المردودية معيار مهم في تقييم الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية فهي تعبر عن قدرة وسائل المؤسسة على تحقيق نتائج جيدة .

أ-المردودية الاقتصادية :

تتم المردودي بالنشاط الرئيسي للمؤسسة :

وتحسب من خلال الجدول التالي :

الجدول 17: حساب المردودية الاقتصادية

البيان	2019	2020	2021
النتيجة الصافية	-582 752 954.83	-640 723 824.72	93 492 604.41
مج الاصول	14 876 197 496.23	17 380 362 047.69	19 168 163 035.21
نسبة المردودية	-0.039	-0.033	0.004

التعليق :

نلاحظ من خلال نتائج المحفظة من نسبة المردودية خلال سنوات الثلاثة (-0.039، -0.033، 0.004) على التوالي و حققت سونالغاز اكبر مردودية سنة 2021 وهذا راجع الى ارتفاع النتيجة الصافية .

الجدول 18 حساب المردودية المالية :

2021	2020	2019	البيان
93 492 604.41	-640 723 824.72	-582 752 954.83	النتيجة الصافية
7 436 608 053.5	6 363 666 320.57	5 187 022 783.47	الأموال الخاصة
0.0125	-0.1006	-0.1123	نسبة المردودية المالية

المصدر من اعداد الطالب بالاعتماد على ميزانية و جدول حساب نتائج .

التعليق:

نلاحظ من خلال الجدول أن كل دينار مستعمل من أموال الخاصة يعطي نتيجة مالية قدرها (0.0125، -0.1006، -0.01123) ومن خلال نتائج نلاحظ أن المؤسسة محل دراسة حققت أكبر مردودية مالية خلال سنة 2021 هذا نتيجة ارتفاع نتيجة صافية.

3- أثر الرافعة المالية:

*إذا كانت المردودية المالية أكبر من المردودية الاقتصادية فان الأثر إيجابي.

*إذا كانت المردودية المالية اقل من المردودية الاقتصادية فان الأثر سلبي.

حساب أثر الرافعة المالية:

الجدول التالي يمثل أثر الرافعة المالية لمؤسسة الوطنية لتوزيع الغاز والكهرباء:

الجدول 19: أثر الرافعة المالية لمؤسسة الوطنية لتوزيع الغاز والكهرباء

2021	2020	2019	البيان
0.125	- 0.1006	- 0.1123	1-المردودية المالية
0.004	- 0.033	- 0.039	2-المردودية الاقتصادية
0.0086	- 0.0676	- 0.0733	أثر الرافعة المالية

من إعداد الطالب بناء على جدول (17) و (18).

نلاحظ من خلال الجدول أن أثر الرافعة المالية سالب بالنسبة لسنة 2019 و 2020 ب 0.0733 - و -0.0676 وهذا راجع للأثر السلبي لكل من المردودية الاقتصادية والمردودية المالية لشركة الوطنية للغاز والكهرباء المفسر بنتيجة الاستغلال والنتيجة الصافية.

أما بالنسبة لسنة 2021 فقد بلغ أثر الرافعة المالية 0.008 وذلك للاستنادة المالية والمفسر بتحسين النتيجة الصافية.

خلاصة الفصل:

قد خصص هذا الفصل للجانب التطبيقي من دراستنا، وكان الهدف منه تطبيق ما تم التوصل اليه في الجانب النظري واختبار مدى تطابقه مع الواقع العملي، وكذا اختبار الدراسات التي تم وضعها.

فبدأنا أولاً بوضع الجانب الأساسية للدراسة المتمثلة في كل من طريق والأدوات وجمع المعلومات التي يمكن من خلالها التوصل للمعطيات وترخيصها ومعالجتها، وكذا تحديد عينة الدراسة المتمثلة في الشركة الوطنية لتوزيع الغاز والكهرباء فرع سعيدة ومتغيرات الدراسة متمثلة في المؤشرات المالية ومساهمتها في قياس الأداء المالي. لنقوم في الأخير بعرض وتحليل وتفسير النتائج التي توصلت لها دراستنا انطلاقاً من المعطيات التي تم تلخيصها ومعالجتها ومن تم اختبار الدراسة ويمكن تلخيص اهم النتائج المتوصل اليها كالتالي:

- المؤشرات المالية والتي من بينها النسب المالية المتمثلة في نسب السيولة والربحية وكذا المؤشرات قائمة التدفقات المالية والقيمة الاقتصادية المضافة تساهم بشكل كبير في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية.
- خزينة الشركة الوطنية لتوزيع الغاز والكهرباء فرع سعيدة تعاني من عجز سببه الرئيسي عدم التحكم في عناصر الاستغلال (المخزونات- ديون الاستغلال)
- يمكن القول إن الأداء المالي للشركة الوطنية لتوزيع الغاز والكهرباء لولاية سعيدة ضعيف نظراً للعجز المتواصل في خزينته خلال السنوات (2019-2020-2021)، وكذا نتائج السلبية في القيمة الاقتصادية التي أكدت ذلك.

خاتمة

الخاتمة العامة

التوصيات والاقتراحات:

بعد تناولنا موضوع مساهمة المؤشرات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية الذي يعتبر من أهم العمليات التي تقوم بها المؤسسة لمعرفة الوضع المالي، وبعد استخلاصنا لنتائج بحثنا وإثبات صحة الفرضيات نقدم جملة من الاقتراحات:

- عملية تقييم الأداء المالي أهم عملية للكشف عن نقاط القوة والضعف، على مختلف المؤسسات القيام بها من فترة إلى أخرى.

- الاعتماد على مؤشرات التحليل المالي لتقييم الأداء المالي وإعطاء صورة واضحة عن الوضع المالي للمؤسسة وأدائها.

- ضرورة متابعة الوضعية المالية للمؤسسة.

آفاق البحث:

بعد إتمام هذه المذكرة الموسومة بعنوان: "مساهمة المؤشرات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية"، نرجو أن تكون مساهمة فعالة تخدم المكتبة العلمية، على الرغم من الجهد المبذول في إعداد وإتمام هذه المذكرة إلا أنها لا تخلوا من النقائص لعلها تكون منطلقاً للبحوث الأخرى.

لهذا أردنا التحسيس بأهمية بعض الجوانب التي يمكن أن تكون عناوين لبحوث مستقبلية نتطرق إليها في النقاط التالية:

- تقييم الأداء المالي باستخدام مؤشرات التحليل المالي

- دراسة عينة من المؤسسات

- تأثير تقييم الأداء المالي على القوائم المالية.

- أثر المردودية المالية على تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية.

- يتحقق التوازن المالي في المؤسسة الاقتصادية إذا تم توفير موارد دائمة تغطي الأصول الثابتة

التي لا يمكن تحويلها إلى سيولة خلال السنة.

نتائج البحث التطبيقي:

من خلال الدراسة التطبيقية التي قمنا بها في الشركة الوطنية لتوزيع الغاز والكهرباء توصلنا إلى النتائج التالية:

- هناك نمو مستمر ومتزايد في أصول المؤسسة خلال فترة الدراسة، وكذا الأموال الدائمة متزايدة.

- المؤسسة في وضعية مالية غير متزنة وهذا من خلال النتائج المالية التي تظهر خلال السنوات

2019، 2020، 2021،

ومن خلال دراسة المؤشرات المالية تبين لنا ما يلي:

- حققت المؤسسة خلال سنوات الثلاث رأس مال عامل سالب، وهذا يدل على إن الأصول الدائمة للمؤسسة لم تغطي الأصول الغير الجارية ومن خلال النتائج يمكن القول أن المؤسسة لم تحقق توازنا ماليا على المدى الطويل ولم تستطع تمويل جميع استثماراتها بواسطة مواردها المالية الدائمة كما أنها لم تغطي احتياجاتها وبالتالي المؤسسة تعاني من عدم توان مالي واضح.

- حققت المؤسسة احتياج في رأس مال عامل سالب خلال الثلاث سنوات بهذا يمكن القول

أن المؤسسة قد غطت احتياجات دورتها ولا تحتاج إلى موارد أخرى.

- حققت شركة سونلغاز خزينة سالبة خلال فترة الدراسة وهذا يدل على أن المؤسسة غير قادرة على

تغطية احتياجات رأس مال العامل وتوفير فائض كهامش أمان المواجهة التزاماتها قصيرة الأجل.

- تواجه المؤسسة مشكلة في تسديد ديونها، كما أنها لا تتمتع باستقلالية مالية.

- عملية تقييم الأداء المالي أهم عملية للكشف عن نقاط القوة والضعف، على مختلف المؤسسات

القيام بها من فترة إلى أخرى.

- الاعتماد على مؤشرات التحليل المالي لتقييم الأداء المالي وإعطاء صورة واضحة عن الوضع المالي

للمؤسسة وأدائها.

- ضرورة متابعة الوضعية المالية للمؤسسة.

قائمة المصادر والمراجع

- الخطيب, محمد محمود. (2010). *الأداء المالي وأثره على عوائد الشركات المساهمة، ط1*، الأردن، عمان: دار حامد للنشر والتوزيع.
- السعيد فرحات جمعة. (2002). *الأداء المالي لمنظمات الأعمال التحديات الراهنة*. الرياض: دار المريخ.
- المحسن, ت. م. (2004-2003). *تقييم الأداء من دخل جديد... لعالم جديد، ص03*. مصر: دار الفكر العربي.
- الياس بن ساسي، يوسف قريشي. (2011). *التسيير المالي (الإدارة المالية)*، ط2. الأردن، عمان: دار وائل لمنشر والتوزيع.
- بن خروف جليلة. (2008-2009). *دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرارات*، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في التسيير. بومرداس: جامعة أمحمد بوقرة.
- بوزار السعيد أسماء. (2008). *أثر تسيير الخزينة على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماستر، تخصص مالية مؤسسة*. جامعة ورقلة.
- تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة لنيل شهادة الماستر. (2012-2011) *تالي رزيقة*. البويرة: المركز الجامعي العقيد أكلي محند أو الحاج، .
- جمال عبد الناصر صخري. (2013). *التحليل المالي كأداة لاتخاذ القرارات في المؤسسات البترولية في الجزائر*، مذكرة ماستر، تخصص مالية المؤسسة. ورقلة: جامعة قاصدي مرباح.
- جميل أحمد توفيق. (1986). *الإدارة المالية*. بيروت: دار النهضة العربية.
- جيمس أ.كاسيف، جويل ج. ليرنر. (1992). ، ترجمة: محمد عبد العزيز أو رمان، ملخصات شوم، نظريات ومسائل في أصول المحاسبة، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ابن عكنون.
- حنفي عبد الغفار. (1989). *الإدارة المالية*، المكتب العربي الحديث.
- خميسي شيحة. (2010). *التسيير المالي للمؤسسة*. الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع.
- دادف عبد الغاني. (2006-2007). *قياس وتقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية، أطروحة دكتوراه غير منشورة*. جامعة الجزائر: جامعة الجزائر.
- دريد كمال شبيب. (2007). *مقدمة في إدارة المالية المعاصرة، ط2*. الأردن، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.
- زهرة حسن العامري، علي خلف الركابي. (2007). *أهمية النسب المالية في تقييم أداء المالي (دراسة ميدانية في شركة المشاريع النفطية)*. مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 63.
- سارة باحو. (2009-2010). *تقييم الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية من منظور جدول تدفقات الخزينة*، مذكرة ماستر غير منشورة. ورقلة: جامعة قاصدي مرباح.
- سارة قدوري، (2014-2015). *دور استخدام أدوات التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماستر*. ورقلة: جامعة قاصدي مرباح.
- سعادة، ا. (2006). *استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها*.
- عادل عشي. (2001-2002). *الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية - قياس وتقييم-*، دراسة حالة مؤسسة صناعات الكوابل ببسكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير. بسكرة: جامعة محمد خيضر.

- عبد المالك مزبودة، (2001). *الأداء بين الكفاءة والفعالية، مفهوم وتقييم*، جامعة بسكرة: مجلة العلوم الإنسانية، العدد الأول، نوفمبر، ص 86.
- محمد علي إبراهيم العامري، (2007). *الإدارة المالية، ط1*. الأردن، عمان: دار المناهج للنشر والتوزيع.
- محمد علي إبراهيم العامري، الإدارة المالية الحديثة، ط1، (2013). الأردن، عمان: دار وائل للنشر والتوزيع.
- مذكرة تخرج لنيل الدكتوراه، (2006-2007). جامعة الجزائر: جامعة الجزائر.
- مذكرة تخرج مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة، (2016-2017). جامعة ورقلة: جامعة ورقلة.
- مذكرة تخرج، مقدمة لنيل شهادة الماجستير، (2001-2002). جامعة بسكرة: جامعة بسكرة.
- مسعود درواسي، ضيف الله محمد الهادي، يومي 22 و 23 نوفمبر (2011). *مداخلة بعنوان: دور التقارير المالية في تقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية، الملتقى الدولي: نمو المؤسسات والاقتصاديات بين الأداء المالي وتحديات الأداء البيئي*. ورقلة: جامعة قاصدي مرباح.
- مفلح محمد عقل (2000)، (مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، ط2). الأردن، عمان: دار المستقبل للنشر والتوزيع.
- منير شاكر محمد وآخرون، (2008). *التحليل المالي، مدخل صناعة القرار، ط3*. الأردن، عمان.
- منير شاكر محمد، اسماعيل عبد الناصر نور (s.d.). *التحليل المالي مدخل صناعة القرارات، الطبعة الثانية*. الأردن، عمان: دار وائل للنشر.
- ناصر دادي عدون، نواصر محمد فتحي، (2001). *دراسة الحالات المالية*. الجزائر: دار الأفاق للنشر.
- هاجر عباسي، (2016-2017). *تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية، دراسة حالة مؤسسة مطاحن الواحات، مذكرة ماستر*. ورقلة: جامعة قاصدي مرباح.
- وائل محمد صبحي دريس، طاهر محسن منصور، (2009). *سلسلة إدارة الأداء الاستراتيجي، أساسيات الأداء وبطاقة التقييم المتوازن، ط1*. الأردن، عمان: دار وائل للنشر والتوزيع.
- وهيبة رمضان محمد حسين، ابراهيم فضل المولى البشير، (2015). *أثر استراتيجية التميز في الأداء المالي للمصارف التجارية، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 16، الجزء 02*. السودان: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.

الملاحق

SOCIETE SONELGAZ-Distribution

EXERCICE 2020

CENTRE 

DATE 15/06/2022 10.53.48

COMPTE DE RESULTAT PAR NATURE

Définitif

	note	2020	2019
Ventes et produits annexes		2 805 708 696,07	2 680 440 994,18
Subvention d'exploitation		0,00	
I - Production de l'exercice		1 268 597 048,14	1 082 096 131,40
Achats consommés		- 31 177 735,64	- 34 108 001,14
Services extérieures et autres consommations		- 274 724 452,21	- 252 030 215,49
II - Consommation de l'exercice		- 778 243 071,24	- 766 815 368,04
III - VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		490 353 976,90	315 280 763,36
Charges de personnel		- 632 935 995,71	- 544 418 130,33
Impôts, taxes et versements assimilés		- 52 939 580,26	- 69 960 515,82
IV - EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		- 195 521 599,07	- 299 097 882,79
Autres produits opérationnels		121 226 270,06	168 701 662,75
Autres charges opérationnelles		- 7 877 950,87	- 26 775 197,46
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeur		- 724 816 807,32	- 456 065 056,07
Reprise sur pertes de valeur et provisions		166 266 262,48	44 355 903,39
V - RESULTAT OPERATIONNEL		- 640 723 824,72	- 568 880 570,18
Charges financières		0,00	- 4,00
VI - RESULTAT FINANCIER		0,00	- 4,00
VII - RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		- 640 723 824,72	- 568 880 574,18
Impôts exigibles sur résultats ordinaires			
Autres impôts sur les résultats			
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		3 093 201 228,61	2 893 498 560,32
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		- 3 733 925 053,33	- 3 462 379 134,50
VIII - RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		- 640 723 824,72	- 568 880 574,18
IX - RESULTAT EXTRAORDINAIRE		0,00	- 13 872 380,65
X - RESULTAT NET DE L'EXERCICE		- 640 723 824,72	- 582 752 954,83

SOCIETE Société Algérienne de Distribution de l'électricité et de gaz

EXERCICE 2021

CENTRE

DATE 26/01/2022 14.20.26

COMPTE DE RESULTAT PAR NATURE

Provisoire

	note	2021	2020
Ventes et produits annexes		2 549 844 562,91	2 805 708 696,07
Subvention d'exploitation		0,00	
I - Production de l'exercice		1 275 878 175,01	1 268 597 048,14
Achats consommés		- 19 753 552,18	- 31 177 735,64
Services extérieures et autres consommations		- 134 223 407,87	- 274 724 452,21
II - Consommation de l'exercice		- 516 384 799,80	- 778 243 071,24
III - VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		759 493 375,21	490 353 976,90
Charges de personnel		- 667 756 691,99	- 632 935 995,71
Impôts, taxes et versements assimilés		- 602 482,22	- 52 939 580,26
IV - EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		91 134 201,00	- 195 521 599,07
Autres produits opérationnels		11 889 938,20	121 226 270,06
Autres charges opérationnelles		- 9 533 378,93	- 7 877 950,87
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeur		0,00	- 724 816 807,32
Reprise sur pertes de valeur et provisions		0,00	166 266 262,48
V - RESULTAT OPERATIONNEL		93 490 760,27	- 640 723 824,72
Produits financiers		1 844,14	0,00
VI - RESULTAT FINANCIER		1 844,14	0,00
VII - RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		93 492 604,41	- 640 723 824,72
Impôts exigibles sur résultats ordinaires			
Autres impôts sur les résultats			
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		2 561 736 345,25	3 093 201 228,61
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		- 2 468 243 740,84	- 3 733 925 053,33
VIII - RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		93 492 604,41	- 640 723 824,72
X - RESULTAT NET DE L'EXERCICE		93 492 604,41	- 640 723 824,72

SOCIETE Société Algérienne de Distribution de l'électricité et de gaz

EXERCICE 2019

CENTRE

DATE 25/08/2020 08.59.50

BILAN ACTIF

Définitif

ACTIF	note	brut 2019	amort 2019	2019	2018
ACTIF NON COURANT					
Ecart d'acquisition (ou goodwill)					
Immobilisations incorporelles					
Frais de développements immobilisables					
Logiciels informatiques et assimilés		6 765 126,70	2 093 990,36	4 671 136,34	5 338 441,6
Immobilisations corporelles					
Terrains		10 705 316,24		10 705 316,24	10 705 316,2
Agencements et aménagements de terrains		14 878 984,94	8 256 603,79	6 622 381,15	6 962 418,6
Constructions (Batiments et ouvrages)		61 487 192,91	34 880 062,04	26 607 130,87	28 066 939,0
Installations techniques, matériel et outillage		12 250 698 798,24	5 620 652 306,68	6 630 046 491,56	6 617 996 567,9
Autres immobilisations corporelles		1 132 619 878,07	710 559 777,06	422 060 101,01	348 119 043,0
Immobilisations en cours		2 492 308 163,09		2 492 308 163,09	1 447 159 398,6
Immobilisations financières					
Titres mises en équivalence - entreprises associées					
Titres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants					
Comptes de liaison					
TOTAL ACTIF NON COURANT		15 969 463 460,19	6 376 442 739,93	9 593 020 720,26	8 464 348 125,1
ACTIF COURANT					
Créances et emplois assimilés					
Clients		4 973 740 403,78	45 993 156,25	4 927 747 247,53	2 897 499 130,6
Stocks et encours		624 564,85		624 564,85	0,0
Créances sur sociétés du groupe et associés		0,00		0,00	0,0
Autres débiteurs		32 078 761,63	0,00	32 078 761,63	29 161 961,3
Impôts		213 996 734,49		213 996 734,49	60 238 840,3
Autres actifs courants		0,00		0,00	0,0
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		109 379 939,81	650 472,34	108 729 467,47	84 022 797,2
TOTAL ACTIF COURANT		5 329 820 404,56	46 643 628,59	5 283 176 775,97	3 070 922 729,6
TOTAL GENERAL ACTIF		21 299 283 864,75	6 423 086 368,52	14 876 197 496,23	11 535 270 854,8

SOCIÉTÉ SONELGAZ-Distribution

EXERCICE 2021

CENTRE [REDACTED]

DATE 15/06/2022 10.51.57

BILAN PASSIF

Définitif

PASSIF	note	2021	2020
CAPITAUX PROPRES			
Capital non appelé			
Primes et réserves (Réserves consolidées)			
Écart de réévaluation		137 937 975,48	137 937 975,48
Résultat net		0,00	0,00
Autres capitaux propres - Report à nouveau		0,00	0,00
compte de liaison**		7 298 670 078,02	6 225 728 345,09
TOTAL CAPITAUX PROPRES		7 436 608 053,50	6 363 666 320,57
PASSIFS NON COURANTS			
Emprunts et dettes financières		47 703 313,81	41 365 250,55
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits comptabilisés d'avance		1 967 775 694,10	1 815 691 110,62
TOTAL PASSIFS NON COURANTS		2 015 479 007,91	1 857 056 361,17
PASSIFS COURANTS			
Fournisseurs et comptes rattachés		733 897 711,03	1 030 388 885,30
Impôts		92 866 758,00	96 281 036,10
Dettes sur sociétés du Groupe et associés		0,00	0,00
Autres dettes		8 889 311 564,77	7 906 710 161,24
Trésorerie passif		0,00	126 259 283,31
TOTAL PASSIFS COURANTS		9 716 076 033,80	9 159 639 365,95
TOTAL GENERAL PASSIF		19 168 163 095,21	17 380 362 047,69

SQUETE Société Algérienne de Distribution de l'électricité et de gaz

EXERCICE 2019

CENTRE

DATE 25/08/2020 09.02.12

BILAN PASSIF

Définitif

PASSIF	note	2019	2018
CAPITAUX PROPRES			
Capital non appelé			
Primes et réserves (Réserves consolidées)			
Écart de réévaluation		137 937 975,48	137 937 975,4
Résultat net		0,00	0,0
Autres capitaux propres - Report à nouveau		2 118 092,21	0,0
compte de liaison**		5 046 966 715,78	5 092 859 743,6
TOTAL CAPITAUX PROPRES		5 187 022 783,47	5 230 797 719,1
PASSIFS NON COURANTS			
Emprunts et dettes financières		39 413 737,64	40 845 873,7
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits comptabilisés d'avance		1 775 158 455,43	1 373 679 444,6
TOTAL PASSIFS NON COURANTS		1 814 572 193,07	1 414 525 318,3
PASSIFS COURANTS			
Fournisseurs et comptes rattachés		966 763 040,73	630 147 214,1
Impôts		34 785 849,53	32 891 824,0
Dettes sur sociétés du Groupe et associés		0,00	0,0
Autres dettes		6 873 053 629,43	4 226 908 779,0
Trésorerie passif		0,00	0,0
TOTAL PASSIFS COURANTS		7 874 602 519,69	4 889 947 817,2
TOTAL GENERAL PASSIF		14 876 197 496,23	11 535 270 854,8

SOCIETE SONELGAZ-Distribution

EXERCICE 2021

CENTRE [REDACTED]

DATE 15/06/2022 10.53.07

BILAN ACTIF

Définitif

ACTIF	note	brut 2021	amort 2021	2021	2020
ACTIF NON COURANT					
Ecart d'acquisition (ou goodwill)					
Immobilisations incorporelles					
Frais de développements immobilisables					
Logiciels informatiques et assimilés		6 765 126,70	3 428 600,74	3 336 525,96	4 003 831,15
Immobilisations corporelles					
Terrains		10 705 316,24		10 705 316,24	10 705 316,24
Agencements et aménagements de terrains		14 878 984,94	8 936 678,82	5 942 306,12	6 282 343,64
Constructions (Batiments et ouvrages)		61 487 192,91	37 799 678,32	23 687 514,59	25 147 322,73
Installations techniques, matériel et outillage		15 315 520 771,77	6 479 130 918,96	8 836 389 852,81	7 836 128 989,06
Autres immobilisations corporelles		1 341 558 588,69	801 602 431,65	539 956 157,04	448 790 602,22
Immobilisations en cours		2 581 446 341,67		2 581 446 341,67	2 283 923 786,20
Immobilisations financières					
Titres mises en équivalence - entreprises associées					
Titres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants					
Comptes de liaison					
TOTAL ACTIF NON COURANT		19 332 362 322,92	7 330 898 308,49	12 001 464 014,43	10 614 982 191,24
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		52 463 449,37		52 463 449,37	54 915 155,98
Créances et emplois assimilés					
Clients		7 025 622 302,19	407 893 100,00	6 617 729 202,19	6 072 741 929,60
Créances sur sociétés du groupe et associés		0,00		0,00	0,00
Autres débiteurs		31 319 309,25	5 121 632,26	26 197 676,99	26 095 460,75
Impôts		213 439 861,23		213 439 861,23	245 348 759,16
Autres actifs courants		0,00		0,00	0,00
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		258 780 318,64	1 911 427,64	256 868 891,00	366 278 550,96
TOTAL ACTIF COURANT		7 581 625 240,68	414 926 159,90	7 166 699 080,78	6 765 379 856,45
TOTAL GENERAL ACTIF		26 913 987 563,60	7 745 824 468,39	19 168 163 095,21	17 380 362 047,69